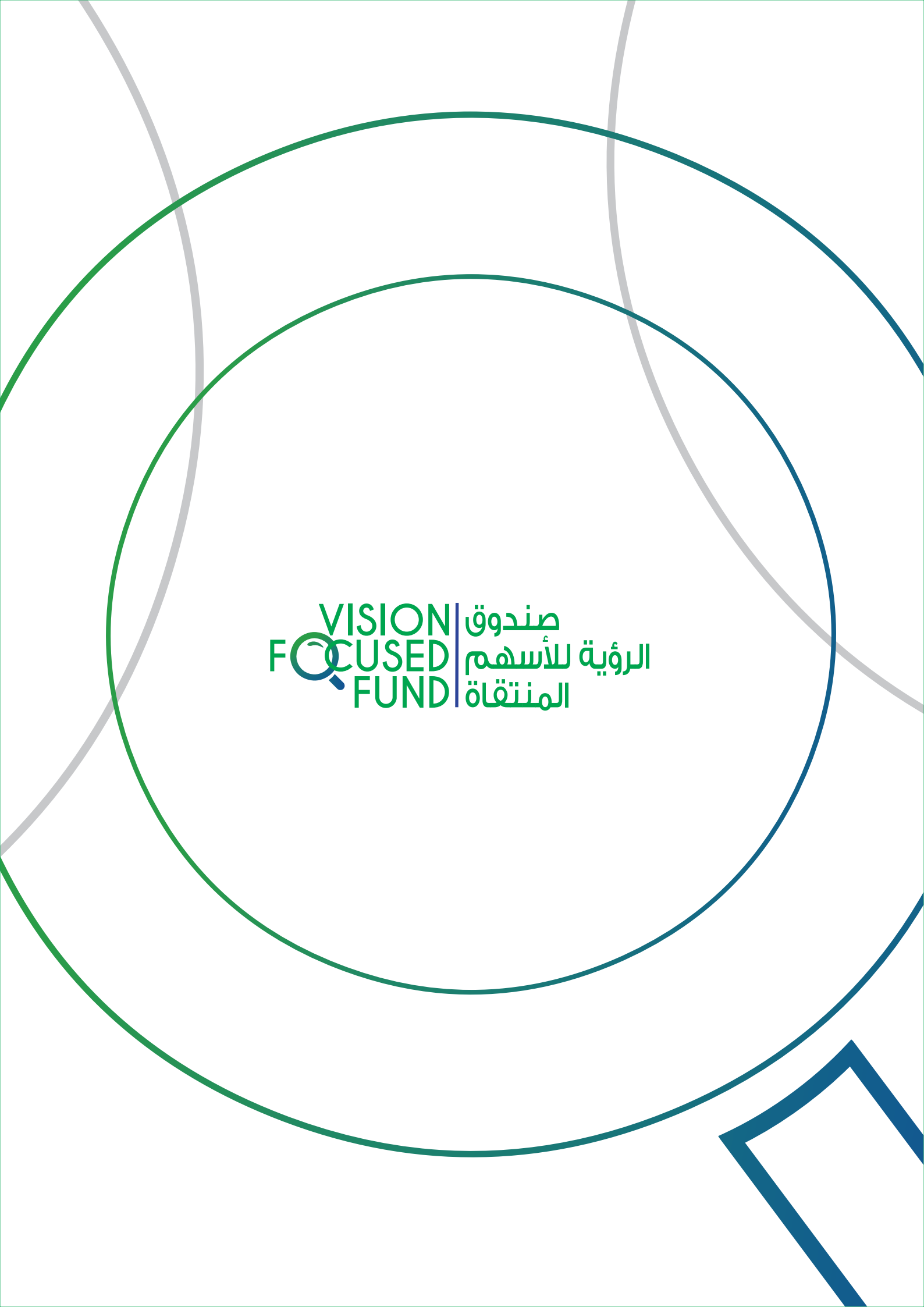




VISION
FOCUS
FUND

صندوق
الرؤية للأسهم
المنتقاة

نشرة إصدار

صندوق الرؤية للأسهم المنتقاة

(صندوق استثمار ذو نهاية مفتوحة)

إصدار ٢ مليون وحدة بحد أدني بسعر ١,٠٢٠ ريال عماني
عبارة عن ١ ريال القيمة الاسمية و ٢٠ بيعة مصاريف إصدار

إكتتاب عام

مدير الإصدار

الرؤية لخدمات الإستثمار ش. م. ع. م
ص.ب: ٧١٢، الحميرية، الرمز البريدي: ١٣١
سلطنة عمان

مدير الإستثمار

الرؤية لخدمات الإستثمار ش.م.ع.م
ص.ب: ٧١٢، الحميرية، الرمز البريدي: ١٣١
سلطنة عمان

تاريخ إغلاق باب الإكتتاب
٢٠١٦/١٢/٠٨ م

تاريخ فتح باب الإكتتاب
٢٠١٦/١١/٠٩ م

مراقب الحسابات

مور ستيفنز
ص.ب: ٩٣٣، روي الرمز البريدي: ١١٢،
الحي التجاري، سلطنة عمان

المستشار القانوني

مكتب رجب الكثيري ومعاونته
(محامون ومستشارون قانونيون)
ص.ب: ٣٨٨٨، روي الرمز البريدي: ١١٢،
الحي التجاري، سلطنة عمان

الحافظ الأمين

البنك الوطني العماني
ص.ب: ٧٥١، روي، الرمز البريدي: ١١٢
سلطنة عمان

المدير الإداري

الرؤية لخدمات الإستثمار ش.م.ع.م
ص.ب: ٧١٢، الحميرية، الرمز البريدي: ١٣١
سلطنة عمان

بنوك الإكتتاب

بنك صحر ش.م.ع.ع

البنك الاهلي ش.م.ع.ع

البنك الوطني العماني ش.م.ع.ع

صندوق الرؤية للأسهم المنتقاة

صندوق ذو نهاية مفتوحة

ص.ب: ٧١٢، الحميرية، الرمز البريدي: ١٣١، سلطنة عمان

صندوق الرؤية للأسهم المنتقاة

تشتمل نشرة الإصدار هذه على البيانات الهامة المتعلقة بصندوق الرؤية للأسهم المنتقاه (قيد التأسيس)، (الصندوق) الذي سيتم تأسيسه وإنشائه وفقاً لقانون سوق رأس المال. لن تتحمل الهيئة العامة لسوق المال «الهيئة» مسؤولية دقة وكفاية البيانات والمعلومات الواردة في هذه النشرة، كما ان الهيئة لن تكون مسؤولة عن اي ضرر أو خسارة تنتج عن الاعتماد على هذه المعلومات والبيانات أو استخدام اي جزء منها من قبل اي شخص.

أعدت هذه النشرة وفقاً لمتطلبات نشرات إصدار الصناديق المقررة من قبل الهيئة العامة لسوق المال والتي جرى اعتمادها من قبل الهيئة بموجب القرار الإداري رقم خ/٢٠١٦/٩٤ بتاريخ ١٩ أكتوبر ٢٠١٦م.

لن يتحمل مؤسس الصندوق ولا مدير الإصدار مسؤولية أي معلومات تفسر تفسيراً مختلفاً عما ورد بنشرة الإصدار المعتمدة هذه المعدة باللغة العربية.

جدول المحتويات

٦	تنويه	الفصل الأول:
٧	التعريفات والاختصارات	
٩	ملخص النشرة	الفصل الثاني:
١١	الصندوق	الفصل الثالث:
١٢	منطق وفكرة الصندوق	الفصل الرابع:
١٨	أهداف واستراتيجية وسياسة الإستثمار	الفصل الخامس:
١٩	القيود المفروضة على الإستثمار والاقتراض	الفصل السادس:
٢٠	إدارة الصندوق	الفصل السابع:
٢٢	مقدمو الخدمة و مدير الإستثمار	الفصل الثامن:
٢٩	المصروفات والرسوم و الضرائب	الفصل التاسع:
٣١	الحسابات والسياسات المحاسبية للصندوق	الفصل العاشر :
٣٣	صافي قيمة الأصول وصافي القيمة المحققة	الفصل الحادي عشر:
٣٤	شروط الطرح والإكتابات	الفصل الثاني عشر:
٤٠	استرداد الوحدات	الفصل الثالث عشر:
٤٢	حل وتصفية الصندوق	الفصل الرابع عشر:
٤٣	حقوق حاملي الوحدات	الفصل الخامس عشر:
٤٥	الجمعية العامة	الفصل السادس عشر:
٤٧	عوامل المخاطرة	الفصل السابع عشر:
٤٩	التعهدات	الفصل الثامن عشر:

الفصل
الأول

تنويه

تحتوي هذه النشرة على تفاصيل صندوق الرؤية للأسهم المنتقة («الصندوق») كما تحتوي تحديدًا على تفاصيل طرح وحدات الصندوق بغرض تزويد المستثمرين المحتملين بالمعلومات اللازمة. وتُطرح الوحدات المعروضة بقيمة ريال عماني واحد على أساس المعلومات الواردة في هذه النشرة فقط. ويكمن الهدف من هذه النشرة في تزويد المستثمرين بالمعلومات التي يمكن أن تساعد على اتخاذ القرار المناسب فيما يتعلق بالاستثمار في الوحدات المطروحة للاكتتاب من عدمه.

ويجب على جميع المستثمرين المحتملين قراءة محتويات هذه النشرة بعناية، خصوصًا عوامل المخاطرة الواردة في الفصل السابع عشر من هذه النشرة. وإضافة إلى ذلك، ننصحهم بالرجوع إلى مستشاريهم المتخصصين لأخذ مشورتهم فيما يتعلق بالمسائل المشار إليها في هذه النشرة قبل تقديم طلب اكتتاب في أي وحدات من وحدات هذا الصندوق.

وتتحمل شركة الرؤية لخدمات الإستثمار ش.م.ع.م. («الرؤية») وأعضاء إدارة الصندوق مسؤولية دقة ونزاهة المعلومات الواردة في هذه النشرة. وتعتقد شركة الرؤية وأعضاء إدارة الصندوق بأن هذه النشرة تشمل حسب علمهما واعتقادهما، على كافة المعلومات الجوهرية ذات الصلة والبيانات التي تعد مهمة كما تعتقد في الوقت نفسه، بأنه لم تُحذف من هذه النشرة أي معلومات جوهرية يمكن أن يؤدي حذفها إلى جعل هذه النشرة مضللة.

وتكون استثمارات الصندوق عرضة لتقلبات السوق وللمخاطر الطبيعية التي تلزم جميع الإستثمارات. وعليه، قد يرتفع سعر الوحدات، وكذلك، قد ينخفض. وأيضًا، يمكن أن تتعرض قيمة استثمارات المستثمر، على نحو مفاجئ، إلى حالات انخفاض وصعود كبيرة.

وتخضع شؤون الصندوق لأحكام وشروط هذه النشرة بالإضافة إلى القوانين واللوائح الصادرة من الهيئة العامة لسوق المال في سلطنة عمان. وفي حالة تعارض أحكام النشرة مع لوائح الهيئة العامة لسوق المال، تسود لوائح الهيئة العامة لسوق المال على أحكام هذه النشرة وشروطها.

ولا تتحمل الهيئة العامة لسوق المال أي مسؤولية عن صحة المعلومات الواردة في هذه النشرة وكفائتها. وكذلك، لا تتحمل الهيئة مسؤولية أي ضرر أو خسارة تنتج عن الاعتماد على هذه المعلومات.

١. التعريفات والاختصارات

النظام الأساسي للصندوق الذي يوضح مهام حاملي الوحدات وإدارة الصندوق وصلاحياتهم ويضع قواعد تشغيل الصندوق وقد يُعدل من وقت لآخر. تطبق أحكام قانون سوق رأس المال ولائحته التنفيذية وأى قوانين أخرى ذات صلة بالنسبة لما لم يرد بشأنه نص في هذا النظام الأساسي.	النظام الأساسي
أى يوم تفتح فيه البنوك أبوابها للعمل فيما عدا (١) يوم الجمعة (٢) يوم السبت (٣) أو أى يوم تكون فيه البنوك والأسواق التي يستثمر فيها الصندوق مفتوحة للعمل.	يوم العمل
التشريعات الخاصة بجميع نشاطات سوق رأس المال فى سلطنة عمان والتي تشمل قانون سوق رأس المال والصادرة بموجب المرسوم السلطاني رقم ٩٨/٨٠ وتعديلاته.	قانون سوق رأس المال
التاريخ الذي يقرره الصندوق والذي وافقت الهيئة العامة لسوق المال على أن يكون آخر موعد لتقديم طلبات الإكتتاب في الوحدات.	تاريخ الإغلاق
١. البنك الوطني العماني ش.م.ع. ٢. البنك الاهلي ش.م.ع. ٣- بنك صحر ش.م.ع.	بنوك الإكتتاب (خلال فترة الاصدار الاولى)
الريال العماني؛ عملة سلطنة عمان.	عملة الصندوق
الجهة المسؤولة عن حفظ موجودات الصندوق بحسب شروط اتفاقية الحافظ الأمين.	الحافظ الأمين
الاتفاقية الموقعة بين الحافظ الأمين والصندوق.	اتفاقية الحافظ الأمين
الفترة التي تبدأ اعتباراً من ١ يناير، وتنتهي في ٣١ ديسمبر من كل عام بالتقويم الميلادي فيما عدا السنة المالية الاولى التي تبدأ من تاريخ القيد في سجل صناديق الإستثمار في الهيئة العامة لسوق المال وتنتهي في ٣١ ديسمبر ٢٠١٧م.	السنة المالية
صندوق الرؤية للأسهم المنتقة.	الصندوق
الإدارة التي تتولى مسؤولية الإشراف على الصندوق ومراقبة أدائه والتي تتكون مبدئياً من المذكورة أسمائهم في الفصل السابع من هذه النشرة.	إدارة الصندوق
دول مجلس التعاون الخليجي حسبما يُشكل من وقت إلى آخر.	مجلس التعاون الخليجي
الاتفاقية المبرمة بين إدارة الصندوق ومدير الإستثمار الخاصة بإدارة الصندوق.	اتفاقية إدارة الإستثمار
الشركة المسؤولة عن إدارة محفظة أصول الصندوق بموجب عقد ومقابل رسوم.	مدير الإستثمار
الهيئة العامة لسوق المال - سلطنة عمان.	الهيئة
قوانين سلطنة عمان.	القوانين المعمول بها
الرسوم الإدارية المستحقة على الصندوق إلى مدير الإستثمار بموجب اتفاقية إدارة الإستثمار.	رسوم إدارة الإستثمار
المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية.	المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية (IFRS)

فترة طرح الإصدار الأولي	الفترة التي تبدأ بتاريخ فتح الإكتتاب وتنتهي في تاريخ الإغلاق
المستثمرون / حاملو الوحدات / المكتتبون	الأشخاص المختارين أو المؤسسات المختارة التي قبل الصندوق عرض اكتتابهم في الوحدات وفقاً للشروط المنصوص عليها في استمارة الإكتتاب
السوق	أسواق الأسهم في بلدان مجلس التعاون الخليجي وأسواق منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا
منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا	منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا كما عرفها البنك الدولي
صافي قيمة الأصول	هي صافي قيمة الوحدات وتحتسب وفقاً لمعايير التقارير المالية الدولية (IFRS) وتحتسب كصافي قيمة الأصول المبينة في البيانات المالية المدققة للصندوق ويتم حسابها عن كل يوم عمل للصندوق
صافي قيمة الأصول للوحدة الواحدة	صافي قيمة الأصول مقسومة على عدد الوحدات
الريال العماني	الريال هو العملة القانونية في سلطنة عمان. ويتكون كل ريال من ١٠٠٠ بيعة. ويرتبط الريال العماني بالدولار الأمريكي
يوم الاسترداد	يوم العمل الذي يتم فيه استرداد الوحدات من الصندوق عن طريق طلبات استرداد
رسوم الاسترداد	رسوم يدفعها حملة الوحدات في حال استرداد جزء أو كل وحداتهم في الصندوق
مقدم الخدمة	مقدم الخدمة هو الشخص الاعتباري الذي يقدم خدمات للصندوق أو مستثمريه أو حاملي الوحدات بموجب عقد مع الصندوق. ويشمل مصطلح مقدم الخدمة مدير الإستثمار، والحافظ الأمين، والمدير الإداري، ومراقب الحسابات الخارجي، والموزعين، والأمناء الفرعيين ، والوسطاء
استمارة الإكتتاب	استمارة الإكتتاب السليمة والموقعة من قبل المستثمر المحتمل للاكتتاب في وحدات الصندوق، وحسبما يوافق الصندوق (بناءً على تقديره الخاص)
مبلغ الإكتتاب	المبلغ الذي يتعين أن يدفعه المستثمر نظير الوحدات التي يُكتتب فيها جنباً إلى جنب مع استمارة الإكتتاب طبقاً لأحكام هذه النشرة والنظام الأساسي واستمارة الإكتتاب
يوم الإكتتاب	يوم العمل الذي يتم العمل فيه تخصيص وحدات جديدة للمستثمرين حسب طلبات الإكتتاب
الوحدات	الوحدات تمثل كل منها حصة تناسبية واحدة في الصندوق غير قابلة للتجزئة
الدولار الأمريكي	عملة الولايات المتحدة الأمريكية القانونية
يوم التقييم	يوم العمل الذي يتم فيه احتساب صافي قيمة الأصول للصندوق
الرؤية	الرؤية لخدمات الإستثمار ش.م.ع.م

ملخص النشرة

الفصل الثاني

المعلومات التالية مستوحاة من النصوص الكاملة لهذه النشرة ويجب أن تقرأ معها.

صندوق الرؤية للأسهم المنتقة هو صندوق استثمار مشترك سوف يدار من قبل شركة الرؤية لخدمات الإستثمار ش.م.ع.م (الرؤية) وقد تأسس بموجب أحكام قانون سوق رأس المال ولائحة التنفيذية. سידار الصندوق تحت التوجيه الكلي لإدارة الصندوق.

نوع الطرح	أكتتاب عام في وحدات الصندوق
اسم الصندوق	صندوق الرؤية للأسهم المنتقة
العنوان	صندوق الرؤية للأسهم المنتقة صندوق البريد: ٧١٢، الحميرة، الرمز البريدي: ١٣١، سلطنة عمان
الشكل القانوني للصندوق	ذو نهاية مفتوحة
أهداف الصندوق	يهدف الصندوق إلى توفير أداة استثمارية للمستثمرين الذين يرغبون في تركيز اهتمامهم على مجموعة من الاسهم المنتقة (ما بين ١٠ الى ١٢ شركة)، في أسواق الأسهم في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. وسوف يتبع الصندوق منهجية ديناميكية في تخصيص الأصول تركز على سوق الأعمال في جميع بلدان مجلس التعاون الخليجي بشكل خاص ودول الشرق الأوسط وشمال افريقيا بشكل عام.
الهيكل القانوني للصندوق	صندوق استثمار ذو نهاية مفتوحة حسب اللائحة التنفيذية لقانون سوق رأس المال.
تاريخ فتح باب الإكتتاب الأولى	٢٠١٦/١١/٠٩ م
تاريخ إغلاق باب الإكتتاب الأولى	٢٠١٦ / ١٢ / ٠٨ م
السنة المالية	تبدأ السنة المالية للصندوق في ١ يناير، وتنتهي في ٣١ ديسمبر من كل عام فيما عدا السنة المالية الأولى التي يتعين أن تبدأ من تاريخ القيد في سجل صناديق الإستثمار في الهيئة العامة لسوق المال، وتنتهي في ٣١ ديسمبر ٢٠١٧ م
عملة الصندوق	الريال العماني
القيمة الاسمية للوحدة	١ ريال عماني (ريال عماني واحد فقط لا غير)
حجم الصندوق	لا يقل عن ٢ مليون ريال عماني
المدير الإداري	شركة الرؤية لخدمات الإستثمار ش.م.ع.م
مؤسس الصندوق	شركة الرؤية لخدمات الإستثمار ش.م.ع.م
مدير الإصدار	الرؤية لخدمات الإستثمار ش.م.ع.م
مدير الإستثمار	الرؤية لخدمات الإستثمار ش.م.ع.م
المستشار القانوني	مكتب رجب الكثيري ومعاونه (محامون ومستشارون قانونيون)
بنوك التحصيل	١-البنك الوطني العماني ش.م.ع.ع ٢-البنك الاهلي ش.م.ع.ع ٣- بنك صحر ش.م.ع.ع
الحافظ الأمين	البنك الوطني العماني ش.م.ع.ع وهو بنك مرخص له حسب الاصول من قبل الهيئة العامة لسوق المال لتقديم خدمات الحافظ الأمين للصندوق

سوف تتاح الوحدات للاكتتاب خلال فترة الطرح بسعر ١,٠٢٠ ريال عماني لكل وحدة (عبارة عن ١ ريال عماني قيمة إسمية بالإضافة إلى ٢٠ بيعة مصاريف إصدار)	سعر الاكتتاب الأولي
يبدأ الاكتتاب من تاريخ ٠٩ نوفمبر ٢٠١٦ م حتى نهاية يوم عمل ٠٨ ديسمبر ٢٠١٦ م	فترة الاكتتاب الأولي
يبلغ الحد الأدنى للاستثمار في الطرح الأولي ١٠٠٠ وحدة ومضاعفات المئة وحدة بعد ذلك	الحد الأدنى للاكتتاب في الطلب
لا يوجد حد أقصى للاكتتاب	الحد الأقصى للاكتتاب في الطلب
يمكن للمستثمرين الاكتتاب في الصندوق من خلال تعبئة استمارة اكتتاب وتقديمها إلى بنك التحصيل بالإضافة إلى سداد المبلغ المحدد عند تقديم استمارة الاكتتاب خلال فترة الاكتتاب	الاكتتاب
بعد الإعلان عن أول صافي قيمة أصول للصندوق، يمكن أن يبدأ الصندوق في إصدار وحدات جديدة للمستثمرين المؤهلين يوميا في كل يوم اكتتاب	الاكتتاب اللاحق
سوف تكون رسوم الاكتتاب بواقع ٢٪ كحد أقصى وسوف تحسب بنسبة مئوية من مبلغ الاكتتاب، وتدفع الرسوم المحصلة مقابل مصروفات الاكتتاب، ويمكن الغائها جزئيا أو كليا وفقا لتقدير مدير الإستثمار	رسوم الاكتتاب
بعد الإعلان عن أول صافي قيمة للأصول، سوف يقبل الصندوق طلبات استرداد الوحدات من المستثمرين الحاليين في كل يوم عمل حسب ما نص عليه في شروط الاسترداد الواردة في الفصل الثالث عشر من هذه النشرة	استرداد الوحدات
سوف يخضع استرداد أي وحدات من الوحدات التي يمتلكها حاملي الوحدات لاقطاع رسوم استرداد تصل إلى ٢٪ من صافي قيمة المبالغ المستردة ومن الممكن تعديلها من قبل إدارة الصندوق	رسوم الاسترداد
بعد انتهاء فترة الاكتتاب الأولي، سوف يخصص الصندوق الوحدات لكل مستثمر	تخصيص الوحدات
سيتم احتساب صافي قيمة الأصول عن كل يوم عمل	صافي قيمة الأصول
ينطوي أي استثمار في الصندوق على قدر من المخاطرة. لذلك، ينبغي أن يلاحظ المستثمرون أنه في الوقت الذي سوف يبذل فيه مدير الإستثمار قصارى جهده لتحقيق أهداف الصندوق، لا يمكن أن نضمن تحقيق هذه الأهداف. يرجى الرجوع إلى الفصل السابع عشر المعنون «عوامل المخاطرة»	عوامل المخاطرة
شركة مور ستيفنز ش.ذ.م.م	مراقب الحسابات
إيرنست أند يونج ش.ذ.م.م	مراقب الحسابات الخارجي لمدير الإستثمار
حسب قوانين الضريبة الحالية المعمول بها في سلطنة عمان، يعفى من الضريبة الدخل المحقق لصناديق الإستثمار المشتركة المسجلة في عمان بموجب لوائح الهيئة العامة لسوق المال. إلا أن الصندوق قد تفرض عليه ضريبة دخل بخصوص الدخل المحقق من بلد آخر	الضرائب
الاكتتاب بالصندوق مفتوح أمام جميع المستثمرين العمانيين وغير العمانيين	المستثمرون المؤهلون
سوف يستلم مدير الإستثمار من الصندوق رسوم إدارة تعادل ١,٥٪ سنوياً من صافي قيمة أصول الصندوق. وتحسب هذه الرسوم على أساس صافي قيمة الأصول بصفة يومية وتدفع في نهاية كل شهر	رسوم مدير الإستثمار
مدير الإستثمار مستحق لرسوم أداء إذا تجاوز العائد الكلي الايجابي للصندوق ١٠٪ (للسنة محل التقييم) بحيث يتم احتساب رسوم الأداء بنسبة ١٥٪ من العوائد السنوية الزائدة عن ١٠٪ سنوياً ويتم احتساب ودفع رسوم الأداء عند نهاية كل سنة	رسوم الأداء
يتحمل الصندوق المصروفات الأخرى الجارية مثل رسوم إدارة الصندوق، والحافظ الأمين، ومراقب الحسابات، والرسوم القانونية، وغير ذلك من المصروفات	مصروفات الصندوق الأخرى
بالتشاور مع مدير الإستثمار قد تنوي إدارة الصندوق توزيع أرباح دورية (نقدية أو وحدات مجانية) على حملة الوحدات. ويتوفر ذلك على توفر أرباح كافية للتوزيع لدى الصندوق	توزيعات الأرباح

الصندوق

الفصل الثالث

صندوق الرؤية للأسهم المنتقة («الصندوق») هو صندوق استثمار ذو نهاية مفتوحة قامت بتأسيسه شركة الرؤية لخدمات الإستثمار ش.م.ع.م. («الرؤية»). وسُجل الصندوق في سلطنة عمان. ويعد الصندوق حساب استثمار بحسب أنظمة ولوائح الهيئة العامة لسوق المال في سلطنة عمان.

سوف تخضع جميع شؤون الصندوق إلى إشراف هيئة إدارة الصندوق. وسوف يدير مدير الإستثمار أصول الصندوق. وقد عينت إدارة الصندوق شركة الرؤية كمدير استثمار للصندوق.

وسوف يكتب المؤسس (شركة الرؤية لخدمات الإستثمار ش.م.ع.م) في الصندوق بنسبة مئوية 0% من وحدات الصندوق الأولى ولا يجوز استردادها قبل مضي ٣ سنوات من تاريخ إغلاق الإكتتاب، و يخضع الصندوق لشروط وأحكام هذه النشرة التي سوف تكون بمثابة النظام الأساسي للصندوق وكذلك لأحكام قانون سوق رأس المال واللوائح والتعليمات الصادرة من الهيئة العامة لسوق المال في سلطنة عمان.

منطق وفكرة الصندوق

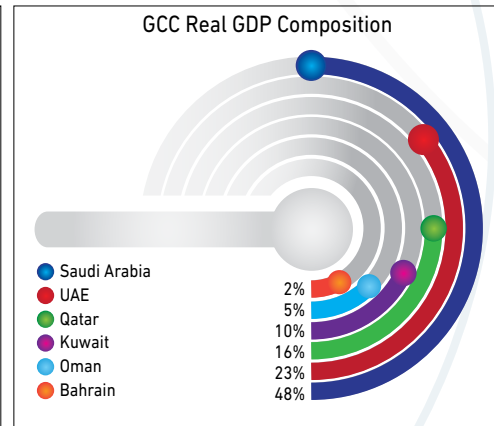
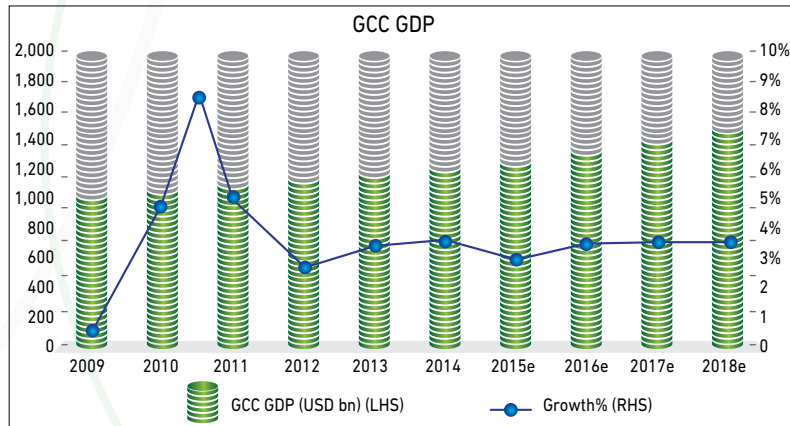
الفصل الرابع

فرص النمو تعزز إقتصاد الشرق الأوسط

الاعتماد على النفط وجهود التنويع الجارية

يواصل اقتصاد دول مجلس التعاون الخليجي اعتماده اعتمادًا أساسيًا على النفط. وتجدر الإشارة إلى أن اقتصاد مجلس التعاون الخليجي قد نمت بمعدل نمو سنوي مركب بلغ ٤,٥٪ خلال الفترة ٢٠٠٨ - ٢٠١٤م على عكس معظم الاقتصادات المتقدمة التي ما تزال تتعافى. ودعم الناتج المحلي غير النفطي النمو الإجمالي في منطقة دول مجلس التعاون الخليجي الذي جاء مدعومًا بالإففاق الحكومي المتزايد. وتنتج بلدان مجلس التعاون الخليجي ما يقرب من ٢٤٪ من إنتاج النفط في العالم و ١١٪ من إنتاج الغاز في العالم. وبحسب صندوق النقد الدولي، من المتوقع أن ينمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي بنسبة تتجاوز ٣٪ خلال السنوات الخمس المقبلة بدعم، في المقام الأول، من النمو في الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي (٥,٣٪ في السنة المالية ٢٠١٤م).

الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية



المصدر: صندوق النقد الدولي

تمثل دول مجلس التعاون الخليجي إلى جانب مصر والمغرب وإيران ٣,٣٪ من سكان العالم و ٣,٠٪ من الناتج المحلي الإجمالي العالمي. ومع ذلك تبلغ حصة منطقة الشرق الأوسط من الإنتاج السنوي العالمي للنفط الخام ٢٧٪ وفي الإنتاج السنوي العالمي للغاز ١٦,٧٪.

التعافي من الأزمة المالية

تفوق أداء بلدان مجلس التعاون الخليجي على أداء نظرائه العالميين في أعقاب الأزمة المالية العالمية. ونمت اقتصاد دول مجلس التعاون الخليجي (الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي) بمعدل ٤,٥٪ مدعومًا بعائدات النفط القوية. وارتفع سعر خام برنت خلال الفترة نفسها من ٤٤ دولارًا للبرميل في عام ٢٠٠٨ إلى ١١٣ دولارًا للبرميل في عام ٢٠١١؛ ما ساعد بدوره اقتصاد الخليج على تحقيق فوائض مالية عالية.

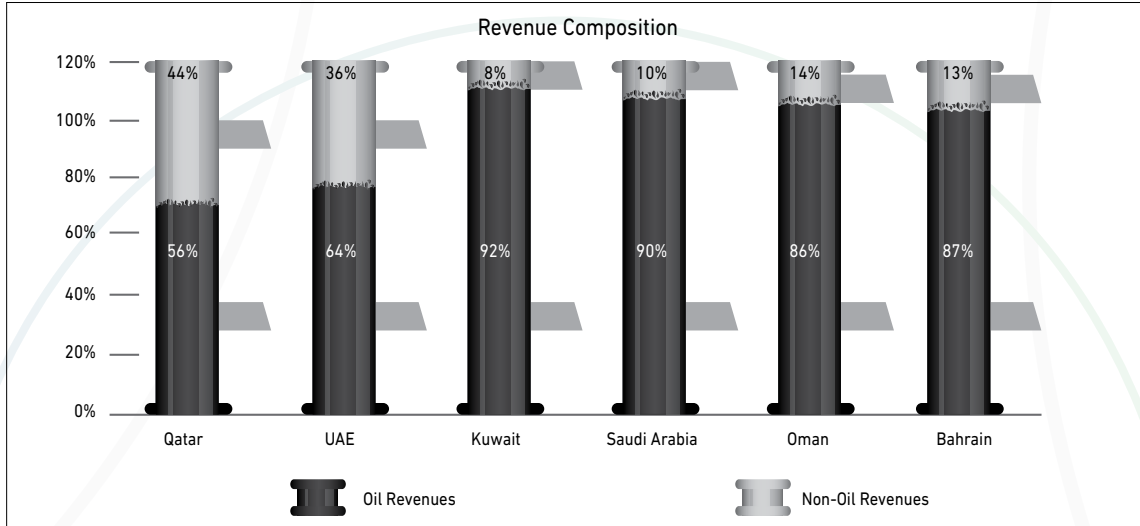
وعلى مدار العامين الماضيين، انخفضت أسعار النفط من أعلى مستوياتها إلى ٣٧ دولارًا للبرميل الواحد. وقد أدت هذه الظاهرة إلى تباطؤ النمو، وزادت من الحاجة إلى التنويع. وتُشكل احتياطات بلدان مجلس التعاون الخليجي ٥٢٪ من إجمالي احتياطات أوبك النفطية كما يشكل إنتاجها ٤٩٪ من إجمالي إنتاج النفط. وتمثل صادرات قطاع النفط والغاز في مجلس التعاون الخليجي ٧٣٪ تقريبًا من إجمالي عائدات الصادرات في الوقت الذي يُشكل فيه قطاع النفط والغاز ٦٣٪ من الإيرادات الحكومية وما نسبته ٤١٪ من الناتج المحلي الإجمالي.

نمو القطاع غير النفطي سوف يدعم النمو الإجمالي في بلدان مجلس التعاون الخليجي.

تُوظف احتياطات النفط التي تراكمت على مدار سنوات في العديد من الإستثمارات الرأسمالية المختلفة؛ ما يساعد على التنويع الاقتصادي. وقد زادت حكومات بلدان مجلس التعاون الخليجي، منذ انطلاق الربيع العربي، من التركيز على زيادة الإففاق العام من أجل

تحسين مرافق البنية التحتية، والمرافق التعليمية، والمستشفيات، وغير ذلك من المرافق الأساسية الأخرى؛ ما سوف يعود بدوره بالنفع على الأجيال المستقبلية وعلى النمو الاقتصادي.

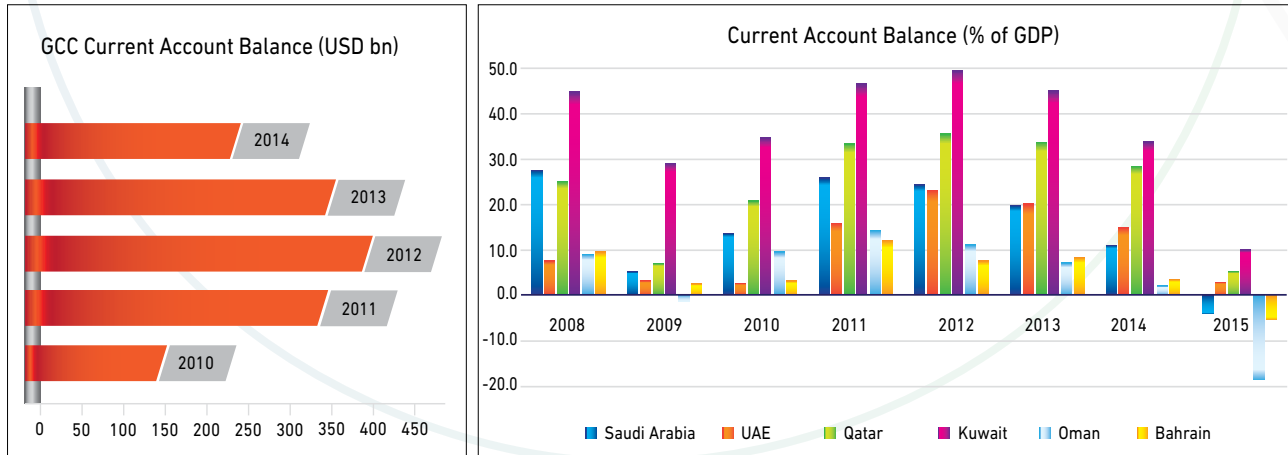
وقد ازدادت مساهمة الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي في الناتج المحلي الإجمالي الكلي زيادة كبيرة خلال العقد الماضي في جميع بلدان مجلس التعاون الخليجي. ورغم تبني بلدان مجلس التعاون الخليجي عملية التنويع، فإنها تتمتع بدرجة عالية من المرونة تجاه عائدات النفط. وبخلاف قطر والإمارات العربية المتحدة، تعد مساهمات الإيرادات العامة غير النفطية في بلدان مجلس التعاون الخليجي الأخرى منخفضة نسبياً.



المصدر: المراكز الإحصائية الوطنية، وحدة المعلومات التابعة لمجلة الإيكونوميست

الحساب الجاري وتأثره الشديد بأسعار النفط

ما تزال تعتمد أرصدة الحسابات الجارية على أسعار النفط؛ ما يؤكد على الحاجة إلى التنويع. وقد انخفضت فوائض الحساب الجاري في مجلس التعاون الخليجي إلى ٢٤٣ مليار دولار أمريكي (١٧,٣٪ من الناتج المحلي الإجمالي) في عام ٢٠١٤ م من ٣٤٩ مليار دولار أمريكي في عام ٢٠١٣ م. ويرجع ذلك الانخفاض بصورة أساسية إلى انخفاض أسعار النفط وتراجع الإنتاج.



المصدر: صندوق النقد الدولي، المراكز الإحصائية الوطنية

سوف يكون لانخفاض أسعار الطاقة انعكاسات كبيرة على اقتصاد المنطقة على المدى المتوسط إلى الطويل. ويعد انخفاض أسعار النفط نقمة ونعمة على حد سواء.

وكانت أسعار النفط القوية في الاقتصادات الإقليمية مصدر تمويل رئيسي إستخدمته هذه البلدان على مر التاريخ في تطوير البنية التحتية المحلية (المادية والاجتماعية) كما كانت محركاً رئيسياً في زيادة الطلب الكلي في القطاع غير النفطي المحلي. وفي الوقت الذي تُعدل فيه الحكومات سياساتها المالية بسبب ارتفاع العجز وعبء الدين العام في البيئة الحالية التي تشهد فيها أسعار النفط انخفاضاً، تلوح في الأفق فرصة جديدة سوف يؤدي فيها دور الحكومة تدريجياً باعتبارها لاعب أساسي إلى ظهور عدد كبير من المبادرات المتعلقة بالسياسات مثل الخصخصة ورفع كفاءة الإنفاق العام بما يؤدي إلى تخصيص أفضل لرأس المال. ويعد ذلك إيجابياً على المدى الطويل لأسواق الأسهم في ظل استفادة المستثمرين من التمثيل الأكبر لفرص النمو القطاعية في المنطقة.

تشجيع القطاع الخاص والإستثمارات الأجنبية المباشرة

تشجع المبادرات المختلفة التي أطلقتها الحكومة بهدف تنويع الاقتصاد في القطاع الخاص والإستثمارات الأجنبية المباشرة في بلدان مجلس التعاون الخليجي. وتعتبر الحكومات القطاع الخاص شريكاً ثانوياً في عمليات التنمية. وتُبذل العديد من الجهود من أجل زيادة تحسين بيئة الأعمال بهدف تعزيز الشفافية، والحد من الروتين، وتحسين حوكمة الشركات.

الترتيب سهولة مزاولة الأعمال	المنافسة العالمية
المملكة العربية السعودية	٨٢
الإمارات العربية المتحدة	٣١
البحرين	٦٥
قطر	٦٨
عمان	٧٠
الكويت	١٠١
المملكة العربية السعودية	٢٥
الإمارات العربية المتحدة	١٧
البحرين	٣٩
قطر	١٤
عمان	٦٢
الكويت	٣٤

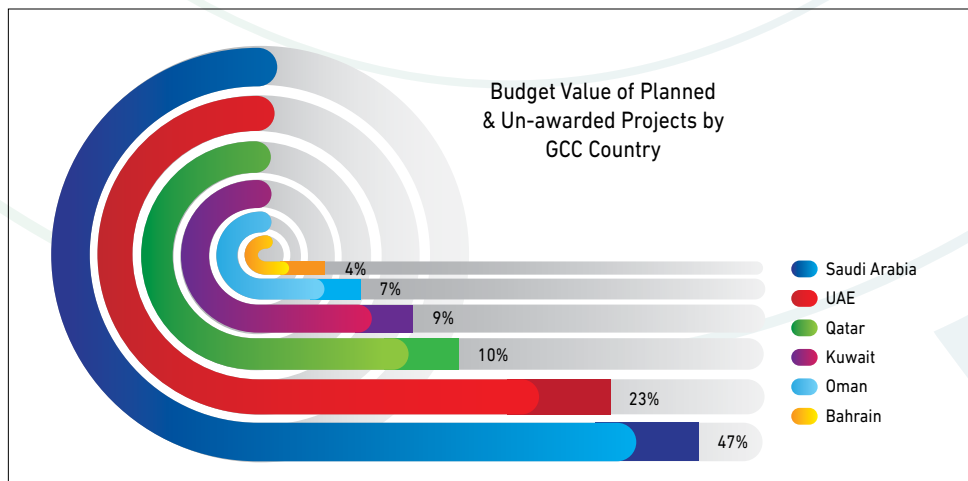
المصدر: تقرير البنك الدولي بشأن سهولة مزاولة الأعمال والمنافسة العالمية

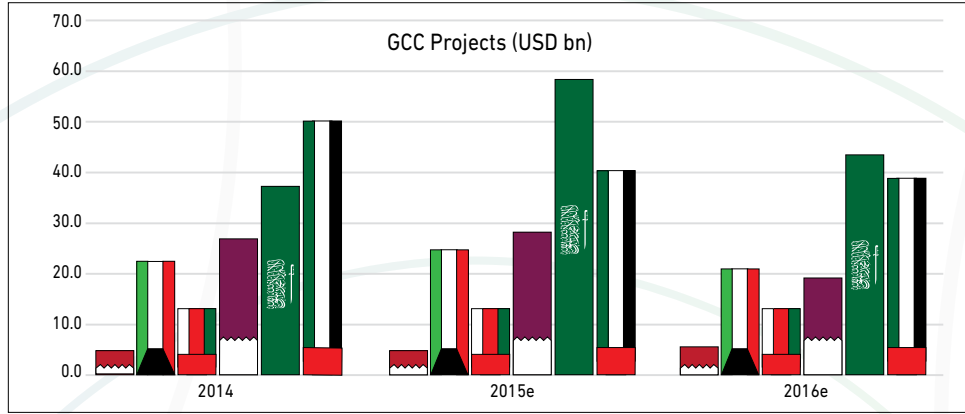
مشروعات مجلس التعاون الخليجي الهادفة للتنويع

تمكن الإحتياطات الضخمة التي تراكمت على مدى سنوات بسبب ارتفاع أسعار النفط وزيادة إنتاج النفط والغاز بلدان مجلس التعاون الخليجي من تنويع اقتصاداتها وخلق فرص جيدة للنمو. ويوظف جزء كبير من هذه الثروة التي جُمعت على مدى سنوات في تمويل المشروعات الكبيرة التي تساعد على التنويع بعيداً عن التركيز على النفط. ويوجه جزء كبير من الإستثمارات إلى مشروعات البنية التحتية مثل بناء مدن جديدة، وشبكات نقل ومواصلات، وعقارات، ومحطات توليد طاقة ومياه. وتلبي هذه المشروعات التي يجري تنفيذها احتياجات السكان المتنامية في المنطقة، وتمكن القطاع الخاص من الاضطلاع بدور أكبر في الاقتصاد.

وعلى مدى العامين الماضيين، تباطأ النمو الاقتصادي على خلفية تراجع أسعار النفط. وبحسب «ميد بروجكس»، من المتوقع أن يتباطأ نمو الناتج المحلي الإجمالي في دول مجلس التعاون الخليجي من ٣,٤٪ في عام ٢٠١٤ م إلى ٣,٢٪ في عام ٢٠١٥ م و٢,٧٪ في عام ٢٠١٦ م. ويضع تراجع الإيرادات الحكومية ضغوطاً على الحكومات من أجل زيادة التوفير وإبطاء وتيرة الإنفاق الذي تشهدها منذ بضع سنوات.

وسوف تُعزز محركات النمو الإقليمية بدعم من الإحتياطات المالية الحكومية، والموازنات المستقرة، والنمو الديموغرافي، والالتزام السياسي بالإستثمار في البنية التحتية المحلية، ومعرض إكسبو الدولي ٢٠٢٠م القادم في دبي، وكأس العالم ٢٠٢٢. وبحسب «ميد بروجكس»، قيمة موازنة المشروعات المخطط لها أو قيد التنفيذ تتجاوز ١,٥٢ تريليون دولار أمريكي. وتشكل مشروعات المملكة العربية السعودية، والإمارات العربية المتحدة أكثر من ٧٠٪ من إجمالي مشروعات مجلس التعاون الخليجي.



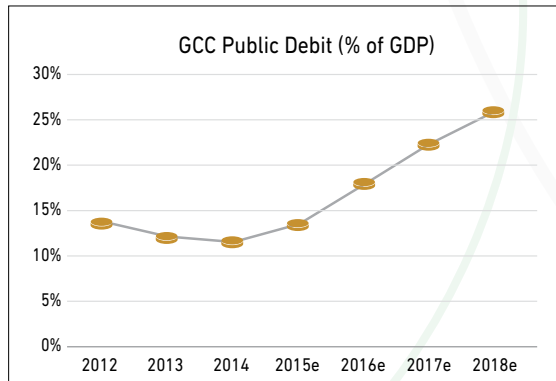
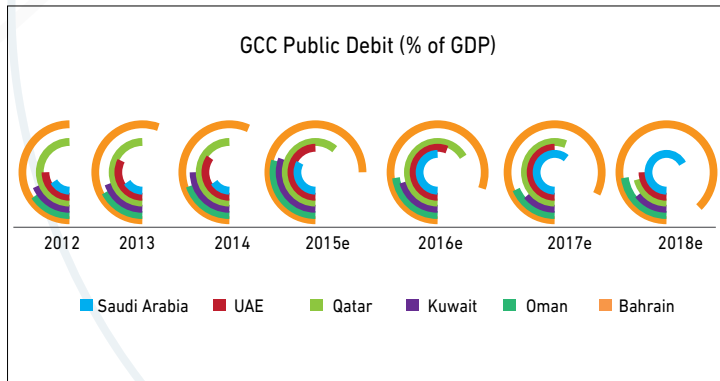


المصدر: ميد بروجكتس، زاوية

وتقوم بلدان مجلس التعاون الخليجي بعمليات التنمية استنادًا إلى رؤيتها الوطنية طويلة المدى. وبوجه عام، سوف يستمر الإنفاق الرأسمالي في التسارع في جميع بلدان مجلس التعاون الخليجي وإن كان بوتيرة أبطأ وذلك من أجل زيادة نمو الدخل غير النفطي. وينبغي أن يدعم ذلك عملية التنويع والانتقال نحو نموذج نمو مستدام وفقًا للرؤى الوطنية لكل بلد.

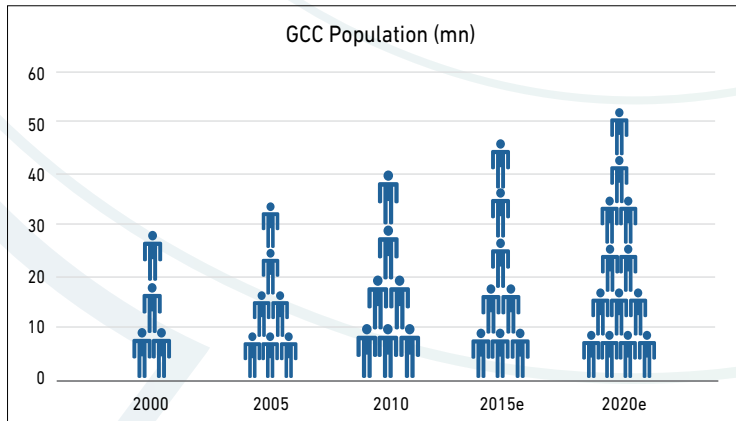
الدين العام

يعد الدين العام في بلدان مجلس التعاون الخليجي بوجه عام منخفضًا مقارنة مع الاقتصادات المتقدمة. وبحسب صندوق النقد الدولي، من المتوقع أن ترتفع نسبة الدين العام إلى الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي من ١٢٪ في عام ٢٠١٤ م إلى ٢٦٪ في عام ٢٠١٨ م. ومن بين بلدان مجلس التعاون الخليجي، تعد نسبة الديون إلى الناتج المحلي الإجمالي في البحرين وقطر الأعلى إذ تبلغ ٤٣,٨٪ و ٣١,٧٪ على التوالي. ومن المتوقع أن ترتفع نسبة الدين إلى الناتج المحلي الإجمالي في المملكة العربية السعودية إلى ٢٥,٨٪ في عام ٢٠١٨ م من ١,٧٪ في عام ٢٠١٥ م.



المصدر: صندوق النقد الدولي، وحدة المعلومات التابعة لمجلة الإيكونوميست

التركيبة السكانية: فرصة وتحدي



المصدر: صندوق النقد الدولي، وحدة المعلومات التابعة لمجلة الإيكونوميست

يعد معدل النمو السكاني في بلدان مجلس التعاون الخليجي أحد أسرع معدلات النمو السكاني في العالم. وبحسب وحدة المعلومات التابعة لمجلة الإيكونوميست، من المتوقع أن يرتفع عدد السكان في بلدان مجلس التعاون الخليجي إلى ٥٣,٥ مليون نسمة بحلول عام ٢٠٢٠ م؛ ما يشير إلى وجود معدل نمو سنوي مركب بنسبة ٣٪ خلال هذه الفترة. ويشر التزايد السكاني المحلي جنبًا إلى جنب مع تزايد عدد السكان المغتربين بارتفاع الطلب المحلي. وفي المستقبل، سوف تزداد مسؤولية الحكومات في خلق فرص عمل، وزيادة الإنفاق العام؛ الأمر الذي من المتوقع أن يزيد بدوره من النمو الاقتصادي.

أسواق الأسهم في بلدان مجلس التعاون الخليجي والاهتمام الأجنبي المتزايد

تشهد أسواق الأسهم في بلدان مجلس التعاون الخليجي اهتمامًا متزايدًا من المستثمرين العالميين إذ يعكس رفع مؤسسة «مورغان ستانلي كابيتال إنترناشيونال» تصنيف الإمارات العربية المتحدة وقطر من سوق مبتدئة إلى سوق صاعدة يعكس أساسيات السوق الجيدة ومعايير حوكمة الشركات المتحسنة.

أساسيات السوق الجيدة ومعايير حوكمة الشركات المتحسنة

وفي يونيو/ حزيران ٢٠١٥م، فتحت المملكة العربية السعودية سوق الأسهم للمستثمرين المؤهلين من المؤسسات الأجنبية. ومن المتوقع أن يجتذب فتح السوق السعودية استثمارات تتراوح من ٢٠ مليار دولار أمريكي إلى ٥٠ مليار دولار أمريكي نحو الأسهم السعودية. ومن المتوقع أيضًا أن يُعجل ذلك بإدراج المملكة العربية السعودية في مؤشر «مورغان ستانلي كابيتال إنترناشيونال» للأسواق الصاعدة قبل عام ٢٠١٧م.

وسوف يساعد تركيز المزيد من المستثمرين الأجانب من المؤسسات على أسواق مجلس التعاون الخليجي على جعل تدفقات رؤوس الأموال أكثر استقرارًا. ويستثمر المستثمرون من المؤسسات على المدى الطويل على نحو أكبر بالمقارنة مع المستثمرين من الأفراد. ومن المتوقع أن يزيد رفع مؤسسة «مورغان ستانلي كابيتال إنترناشيونال» ومؤسسة «ستاندرد آند بورز» أسواق الإمارات العربية المتحدة وقطر إلى أسواق صاعدة النشاط والإفصاحات المالية في المنطقة.

الفرص والتحديات

يرى الصندوق وجود فرص متاحة؛ إذ تتخذ حكومات المنطقة إجراءات من أجل مواجهة التحدي المتمثل في أسعار النفط المتقلبة. وسوف يفتح تخفيض الحكومة للمخصصات من أجل تطوير البنية التحتية والاجتماعية والمادية المجال أمام مؤسسات القطاع الخاص. ويعد سكان الشرق الأوسط أحد أصغر السكان سنًا في العالم. وتحظى بلدان المنطقة بالاستقرار السياسي وسيادة القانون وسهولة مزاولة الأعمال. ويعد كل ذلك بمثابة فرص من شأنها أن تجتذب المستثمرين الأجانب. وسوف يوفر فتح «القطاع العام» مثل المستشفيات والطرق والموانئ والمرافق ودور التأمين وغير ذلك أمام الإستثمار الخاص فرصة للشركات الخاصة المحلية التي يمكن أن تنفذ بشكل فعال فلسفة صندوق الرؤية للأسهم المنتقاة في الشرق الأوسط. وسوف يحدد صندوق الرؤية للأسهم المنتقاة في الشرق الأوسط هذه الفرص وكذلك الشركات المحلية التي سوف تغتنم هذه الفرص مبكرًا.

وبالإضافة إلى منطقة مجلس التعاون الخليجي، سوف يحافظ الصندوق أيضًا على المرونة في تخصيص رأس مال لأسهم الشركات الكبيرة المدرجة في إيران ومصر والمغرب؛ إذ تعد اقتصادات إيران ومصر والمغرب أكبر كثيرًا من اقتصاد أي بلد من بلدان مجلس التعاون الخليجي (باستثناء المملكة العربية السعودية).

اقتصادات الشرق الأوسط على عتبة التحول

مصر

تتمثل أحد التحديات الاقتصادية الكبيرة التي تواجه الاقتصاد المصري في انخفاض قيمة العملة انخفاضًا حادًا؛ ما تسبب في عجز الحساب الجاري وارتفاع تضخم أسعار الغذاء والطاقة في البلاد. ومع ذلك، يوفر الانخفاض الذي شهدته أسعار النفط على مدى الأشهر الـ ١٨ الماضية إضافة إلى عودة بعض الاستقرار السياسي في البلاد بعض الطمأنينة وأيضًا بعض الفرص الجديدة على المدى الطويل.

٢٠١٧م	٢٠١٦م	٢٠١٥م	٢٠١٤م	
٤,٢%	٣,٣%	٤,٢%	٢,٢%	معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي
٩,٥%	٩,٨%	١٠,٩%	١٠,١%	التضخم (مؤشر أسعار المستهلكين)
٩,٨%-	١١,٣%-	١١,٥%-	١٢,٢%-	العجز المالي / الناتج المحلي الإجمالي
٤,٦%-	٤,٦%-	٣,٧%-	٠,٩%-	الحساب الجاري / الناتج المحلي الإجمالي

(المصدر: البنك الدولي - التقرير الوطني: ربيع ٢٠١٦ م)

وقد انخفضت قيمة الجنيه المصري (EGP) حوالي ٤٨% نسبة إلى الدولار الأمريكي فيما بين عامي ٢٠١٢ و ٢٠١٦م؛ ما كان له عواقب وخيمة على اتجاه التضخم في البلاد. ومع ذلك، نعتقد أن الاتجاه الصاعد لـ كلاً من الجنيه المصري والتضخم في البلاد في طريقه الآن للانعكاس؛ وذلك في أعقاب التخفيض الأخير في قيمة العملة وتراجع أسعار النفط.

إيران

تعد إيران واحدة من أكبر خمسة بلدان منتجة ومصدرة للنفط كما تحظى بأحد أكبر احتياطات الغاز المؤكدة إلا أنه على الرغم من ثروتها المعدنية الوفيرة، تعاني بشدة منذ أكثر من عقد من العقوبات الاقتصادية؛ الأمر الذي يستنزف إمكانات إيران الاقتصادية الحقيقية. وسوف يعود الرفع التدريجي للعقوبات الاقتصادية عنها بالنفع على الدولة بأسرها وخاصة القطاع الصناعي الذي يُعد تجديد المعدات القديمة فيه مطلباً ملحاً. ومن المتوقع أن يقود فتح إيران اقتصادها أمام المستثمرين الأجانب دورة نفقات رأسمالية كبيرة في الشركات الإيرانية الضخمة.

معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي	٢٠١٤م	٢٠١٥م	٢٠١٦م	٢٠١٧م
التضخم (مؤشر أسعار المستهلكين)	٣٠,٠%	١٠,٠%	٦,٨%	٤,٢%
العجز المالي / الناتج المحلي الإجمالي	١,٢-	٢,٧-	١,٨-	١,٠-
الحساب الجاري / الناتج المحلي الإجمالي	٣,٨%	٠,٦%		

(المصدر: البنك الدولي - التقرير الوطني: ربيع ٢٠١٦ م، tradingeconomics.com، البنك المركزي الإيراني)

وقد شهد معدل التضخم في إيران تباطؤاً كبيراً على مدى السنوات الخمس الماضية. ونتوقع أن يؤدي تباطؤ اتجاه التضخم إضافة إلى رفع معدلات الفائدة الحقيقية إلى ارتفاع قيمة الريال الإيراني في عامي ٢٠١٦ م و ٢٠١٧ م.

المغرب

حققت المغرب منذ بداية الأزمة المالية تقدماً رائعاً في تعزيز بنيتها الاقتصادية الكلية؛ إذ قامت بعدة أمور من بينها تحسين مناخ الأعمال، وتحسين استثمارات القطاع الخاص خاصة في القطاعات التصنيعية ذات القيمة المضافة العالية، وتبني برامج من أجل معادلة تأثير التحيز الجغرافي، والنجاح في تخفيض العجز المتواصل الكبير في الحساب الجاري. وقد انعكس ذلك بعض الشيء على اقتصادها المحلي.

معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي	٢٠١٤م	٢٠١٥م	٢٠١٦م	٢٠١٧م
التضخم (مؤشر أسعار المستهلكين)	٢,٤%	٤,٠%	١,٧%	٣,٤%
العجز المالي / الناتج المحلي الإجمالي	٤,٩-	٤,٣-	٣,٦-	٣,٠-
الحساب الجاري / الناتج المحلي الإجمالي	٥,٨-	٢,٣-	١,٤-	١,٧-

(المصدر: البنك الدولي - التقرير الوطني: ربيع ٢٠١٦ م)

وتوجد إمكانية بأن تحقق هذه الاقتصادات الثلاث على المدى الطويل معدل نمو جذاب في الناتج المحلي الإجمالي. وتتشابه المخاطر الجيو سياسية والاجتماعية والديموقراطية في هذه البلدان في نواح كثيرة مع نفس المخاطر في بلدان مجلس التعاون الخليجي غير أنها تختلف في نواح أخرى. على سبيل المثال، لدى بلدان مجلس التعاون الخليجي وهذه البلدان عدد كبير من السكان الصغار جداً إذ يتجاوز عدد السكان الذين تقل أعمارهم عن ٣٥ عاماً نصف عدد السكان في كل بلد من هذه البلدان؛ ما يجعل خلق فرص عمل وإنتاجية العمالة من القضايا الملحة في هذه البلدان. وعلى الجانب الآخر، في الوقت الذي تعد فيه بلدان مجلس التعاون الخليجي مصدراً خالصاً للطاقة، تعد مصر والمغرب مستوردًا خالصاً للطاقة. وينتج عن ذلك عوامل نقدية مثل التضخم كما سوف تظهر اتجاهات العجز التجاري في بلدان مجلس التعاون الخليجي من ناحية ومصر/ المغرب من ناحية أخرى ارتباطاً ضيقاً إلى سلبى. وعلاوة على ذلك، تمتلك إيران ومصر والمغرب عملات معومة في حين تمتلك بلدان مجلس التعاون الخليجي عملات مثبتة مربوطة بالدولار. وتستعد إيران من جهتها للإضطلاع بدور متزايد على الساحة العالمية بعد سنوات من الانعزال علماً بأن العقوبات التي دامت لعقد من الزمان قد خلقت طلباً مكبوتاً هائلاً على تجديد رأس المال وتحديثه كما سوف ينتج عن استقرار التضخم، وارتفاع التجارة الدولية والطلب المحلي سنوات عديدة من النمو الاقتصادي المتسارع؛ ما سوف ينعكس بدوره بالتأكيد على أسعار الأسهم في هذا البلد. وسوف توفر القدرة على الإستثمار في إيران ومصر والمغرب إلى جانب المخصصات الأساسية الخاصة بالإستثمار في منطقة مجلس التعاون الخليجي مجموعة من الفرص الجيدة تسمح للصندوق بتنويع المخاطر النظامية في المحفظة، ما سوف يوفر للمستثمرين في الصندوق فرصة لتحقيق عوائد أكثر كفاءة من العوائد التي يمكن تحقيقها إذ اقتصر الإستثمار على منطقة مجلس التعاون الخليجي.

أهداف واستراتيجية وسياسة الإستثمار

الفصل الخامس

هدف الصندوق

يهدف صندوق الرؤية للأسهم المنتقة إلى تحقيق زيادة رأسمالية على المدى الطويل من خلال الإستثمار في مجموعة مركزة من الأسهم المنتقة في سوق الأسهم في الشرق الأوسط.

استراتيجية الإستثمار

يهدف صندوق الرؤية للأسهم المنتقة إلى توفير أداة استثمارية للمستثمرين الذين يرغبون في تركيز اهتمامهم على مجال سوق الأسهم في الشرق الأوسط. وسوف يتبع الصندوق منهجية ديناميكية في تخصيص الأصول تركز على السوق والأعمال مع نشر الإستثمارات في جميع بلدان مجلس التعاون الخليجي.

ويهدف الصندوق إلى تزويد المستثمرين الإقليميين والدوليين بفرصة للمشاركة في مسيرة النمو في الشرق الأوسط وشمال افريقيا من خلال الاستفادة من خبرة شركة الرؤية المؤكدة في إدارة الإستثمارات.

ومن خلال تطبيق استراتيجية استثمار تركز على الاتجاهات الاقتصادية في تحديد الفرص الإستثمارية، سوف يركز الصندوق على الفرص الإستثمارية التي من المتوقع أن تحقق عوائد أفضل بمخاطر معتدلة على المدى المتوسط والطويل.

ويرمي صندوق الرؤية للأسهم المنتقة إلى الدخول في الإستثمارات ذات الفلسفة المتميزة، والمطورة جيداً والتي تعتمد على البحث والتحليل المتعمق.

سياسة الإستثمار

يهدف الصندوق إلى توفير أداة استثمارية للمستثمرين الذين يرغبون في تركيز اهتمامهم على مجموعة من الاسهم المنتقة (ما بين ١٠ إلى ١٢ شركة) ولن يتعدى الإستثمار أكثر من ١٥ شركة في أي وقت في أسواق الأسهم في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. ويحق للصندوق الإستثمار في الشركات التي يكون مقرها الرئيسي في دول منطقة الشرق الأوسط وشمال افريقيا والمدرجة في أسواق عالمية أخرى. وسوف يتبع الصندوق منهجية ديناميكية في تخصيص الأصول تركز على سوق الأعمال في جميع بلدان مجلس التعاون الخليجي بشكل خاص ودول شرق الأوسط وشمال افريقيا بشكل عام.

وسوف يستثمر الصندوق في المقام الأول في أسهم دول الشرق الأوسط وشمال افريقيا وكذلك في الأوراق المالية ذات الدخل الثابت مثل السندات وغير ذلك من أدوات الدخل الثابت.

ويهدف الصندوق إلى أن يكون لديه التوزيعات التالية العامة للأصول:

م	فئة الأصول	الإستثمار (%)	ملاحظات
١.	الأسهم والأوراق المالية المرتبطة بالأسهم	٥٠ - ١٠٠	الأوراق المالية المدرجة والأوراق المالية قبل طرحها للاكتتاب العام الأولي في منطقة الشرق الأوسط.
٢.	الدخل الثابت والأوراق المالية ذات الصلة	٠ - ٥٠	الأوراق المالية ذات الدخل الثابت في منطقة الشرق الأوسط.

وسوف يكون لدى مدير الإستثمار القدرة على الانتقال بشكل كبير إلى النقد وما يعادله على المدينين من القصير إلى المتوسط كاستراتيجية استثمار مؤقتة إذا كانت الظروف تقتضي ذلك دون الإخلال بالمبادئ التوجيهية للهيئة العامة لسوق المال.

ومع ذلك، لن يكون في إمكان مدير الإستثمار، بأي حال من الأحوال، الاقتراض لأي غرض فيما يتعلق بالعمليات التشغيلية اليومية للصندوق.

وسوف يُسمح لمدير الإستثمار باقتراض مبالغ، دون الإخلال بالقيود الواردة تفصيلاً في الفصل الثامن، باعتبار ذلك ترتيباً مؤقتاً بحيث لا يتجاوز إجمالي ما يقترضه الصندوق ١٠٪ من صافي قيمة أصول الصندوق في وقت الاقتراض؛ وذلك بهدف الوفاء بمصروفات الصندوق ودفع توزيعات الأرباح، إن وجدت. ويجوز لمدير الإستثمار أن يرهن أصول الصندوق لأغراض الاقتراض. ومع ذلك، لا يملك مدير الإستثمار، تحت أي ظرف من الظروف، خيار الاقتراض لشراء أصول للصندوق.

القيود المفروضة على الإستثمار والاقتراض

(أ) يجب على الصندوق أن يستثمر ما لا يقل عن ٧٠٪ من رأسماله من أجل تحقيق أهدافه الإستثمارية الأساسية.

(ب) على الصندوق الالتزام بالقواعد التالية:

(١) لا يجوز للصندوق تملك نسبة تزيد على ١٠٪ من الأوراق المالية لأي مصدر.

(٢) أن لا تزيد استثمارات الصندوق في أوراق مالية صادرة عن مصدر واحد عن ١٠٪ من صافي قيمة أصول الصندوق وقت الإستثمار.

(٣) لا يجوز للصندوق اقتراض أكثر من ١٠٪ من صافي قيمة أصوله.

إدارة الصندوق

الفصل السابع

يتولى إدارة الصندوق والإشراف على أعماله إدارة تنتخب من الجمعية العامة وفقاً لما ينص عليه النظام الأساسي للصندوق. ولا يقل عدد إدارة الصندوق عن ثلاثة أعضاء ولا يزيد عن سبعة من بينهم الرئيس ونائبه. ويمثل الصندوق الرئيس أو نائبه أمام القضاء وفي علاقاته بالغير.

ويحدد النظام الأساسي للصندوق مدة ولاية إدارة الصندوق على أن لا تزيد عن خمس سنوات من تاريخ تشكيله.

ويعين مدير الإستثمار أول إدارة للصندوق بالتنسيق مع المؤسسين على أن لا تتجاوز مدة ولايته عامًا من تاريخ قيد الصندوق في سجل الصناديق.

أعضاء إدارة الصندوق

الفاضل: محمد عبد الحفيظ

يعمل محمد رئيسًا ماليًا لشركة الرؤية لخدمات الإستثمار وهو محاسب قانوني معتمد من المجمع العربي للمحاسبين القانونيين. وتتجاوز خبرة محمد ٢٢ عامًا في مجال المحاسبة و التمويل والإستثمار كما يعمل محمد في شركة الرؤية منذ تأسيسها ويعد أحد الأعضاء المؤثرين في فريق شركة الرؤية. وقام محمد بدور فعال في إطلاق صناديق الرؤية المدرجة.

الفاضل: عباس مسلمي

يعمل عباس مع شركة الرؤية منذ أبريل ٢٠٠٨؛ إذ تولى في البداية مهمة تتبع الأسهم العمانية المدرجة بصفته محلل بحوث جانب الشراء. وبعدئذٍ، رُقي عباس ليشغل منصب مدير الصندوق ويتولى مسؤولية إدارة المحافظ التقديرية العمانية في مارس ٢٠١٢. ودرس عباس إدارة الأعمال وتخصص في مجال التمويل والتمويل الدولي. ويحمل عباس أيضًا شهادة محلل فني معتمد وشهادة مدير مخاطر مالية. وقبل انضمامه إلى شركة الرؤية، كان عباس محلل معتمد من الجمعية الوطنية لمتعاملي الأوراق المالية يترأس فريق يتألف من أربعة أعضاء في توماس فيزيل (بنك استثماري مدرج في بورصة نازداك) من خلال مكتب الشركة في مومباي. وقبل العامين اللذين قضاها في توماس فيزيل، عمل عباس في جي بي مورغان الهند في مجموعة المعلومات المالية التابعة لهم.

الفاضل: منتظر بن حسن اللواتي

يرتبط منتظر بشركة الرؤية منذ عام ٢٠٠٥م. وبعد أن عمل في الرؤية للاستثمارات والرؤية كابيتال أبو ظبي، رُقي منتظر مؤخرًا ليشغل منصب مساعد مدير في قسم إدارة المحافظ بالشركة. ويحمل منتظر درجة البكالوريوس في العلوم المالية من جامعة السلطان قابوس.

اجتماعات إدارة الصندوق

(أ) يجب أن يراعى في اجتماعات إدارة الصندوق ما يلي:

- (١) أن لا يقل عدد الأعضاء الحاضرين في الاجتماع عن ثلثي الأعضاء.
- (٢) أن لا يشارك عضو إدارة الصندوق في أي المناقشات أو التصويت على أي موضوعات إذا كان له أو لزوجه أو لأحد أقاربه حتى الدرجة الثانية مصلحة في ذلك.
- (٣) اتخاذ قرارات الإدارة بأغلبية الأعضاء الحاضرين.
- (٤) تسجيل اعتراض عضو الذي يرفض القرار في محضر اجتماع إدارة الصندوق.
- (٥) أن تجتمع إدارة الصندوق أربع مرات سنويًا على الأقل على أن لا تتجاوز الفترة بين أي اجتماعين متعاقبين مدة أربعة أشهر.

تعيين الأعضاء

يجب أن يتحقق في عضو إدارة الصندوق المعايير التالية:

- (أ) أن يكون حسن السيرة والسلوك والسمعة.
- (ب) أن لا يكون قد صدر ضده حكم نهائي بالسجن في جناية أو بعقوبة في جريمة مخلة بالشرف أو الأمانة أو في إحدى الجرائم المنصوص عليها في قانون سوق رأس المال أو في قانون الشركات التجارية أو في قانون التجارة ما لم يكن قد رُد إليه اعتباره.
- (ت) أن لا يكون قد صدر ضده حكم بإشهار إفلاسه.

شغور منصب عضو إدارة الصندوق

إذا شغل مقعد أحد أعضاء الإدارة قبل نهاية مدة ولايته قام باقي الأعضاء بالاشتراك في اختيار عضو آخر بدلاً منه إلى حين استكمال هذه المدة.

مسؤوليات إدارة الصندوق

يتحمل أعضاء إدارة الصندوق أمام المستثمرين والهيئة العامة لسوق المال مسؤولية الرقابة والإشراف على مدير الإستثمار وغيره من مقدمي الخدمة والمحافظة على مصالح الصندوق والمستثمرين وفقاً للأحكام القانون.

يجب على إدارة الصندوق القيام بمهام الرقابة والإشراف على أعمال الصندوق، وعليها في سبيل ذلك:

- (أ) تقييم الأداء الإستثماري للصندوق بالمقارنة مع أداء صناديق مماثلة أو أي مؤشر معياري آخر مع الوضع في الاعتبار الأهداف الإستثمارية للصندوق.
- (ب) التحقق من التزام الصندوق بنشرة الإصدار، وبنظامه الأساسي، وبالمتطلبات القانونية.
- (ت) تقييم أداء مدير الإستثمار، وغيره من مقدمي الخدمة.
- (ث) التأكد من كفاية أنظمة الصندوق من أجل المحافظة على أصوله، بالإضافة إلى التأكد من وجود ضوابط محاسبية داخلية جيدة.
- (ج) الوقوف على مدى كفاية أنظمة وضوابط مدير الإستثمار للتأكد من أنها تعمل لمصلحة الصندوق والمستثمرين.
- (ح) تجنب تضارب المصالح، والتأكد من كفاية الإجراءات التي تُتخذ من أجل ضمان القضاء على حالات تضارب المصالح بما يحقق مصلحة الصندوق والمستثمرين.
- (خ) التأكد من وجود فصل بين المهام عندما تُقدم شركة واحدة، بصفتها مقدم خدمة لأكثر من صندوق.
- (د) اعتماد التعاملات التي تتم مع الأطراف ذات العلاقة، والإفصاح عنها.
- (ذ) اعتماد التقارير السنوية، والبيانات المالية، وغيرها من المعلومات، والإفصاح عنها للجمهور وللمستثمرين من أجل ضمان أن تكون عملية الإفصاح عادلة وغير مضللة، وأن تتم في موعدها بشفافية تامة.
- (ر) تعيين مقدمي الخدمات وإقالتهم، وتحديد أتعابهم.
- (ز) اتخاذ القرارات الخاصة بتوزيعات الأرباح.

مكافآت الأعضاء

لا يوجد أي مكافآت لأعضاء إدارة الصندوق في بدايه عمله وقد يتم تغير ذلك مستقبلا عن طريق الجمعية العامة لحاملي الوحدات.

إلغاء قرار إدارة الصندوق

يجوز للمستثمرين، الذين يمتلكون 5% على الأقل من الوحدات، التقدم بطلب إلى إدارة الصندوق لإلغاء أي قرار تتخذه إدارة الصندوق أو الجمعية العامة بحسب الأحوال إذا كان من شأن هذا القرار إلحاق الضرر بالصندوق أو بالمستثمرين على أن يُحال الطلب إلى الجهة التي أصدرت القرار للبت فيه.

الفصل الثامن

مقدمو الخدمة و مدير الإستثمار

الحافظ الأمين

عُيِّن البنك الوطني العماني (ش. م. ع.) ليكون الحافظ الأمين للصندوق. وتوجد نسخة من اتفاقية الحافظ الأمين لدى مكتب مدير الإستثمار للاطلاع. وبحسب هذه الاتفاقية، تُحتسب أتعاب الحافظ الأمين التي تعادل ٠,٣٪ من إجمالي صافي قيمة الأصول وتُدفع له شهرياً.

سوف يحتفظ الحافظ الأمين الذي يقع مقره الرئيسي في سلطنة عمان بأصول الصندوق. ويجوز الاحتفاظ بتلك الأصول خارج سلطنة عمان عند حافظ أمين فرعي من أجل تسهيل المعاملات الخارجية. ويجوز للحافظ الأمين تعيين حافظ أمين فرعي أو أكثر للاحتفاظ بأصول الصندوق الموجودة خارج سلطنة عمان. ولا يعفي تعيين حافظ أمين فرعي أو أكثر الحافظ الأمين الرئيسي من التزاماته.

ويجب الحصول على موافقة خطية من إدارة الصندوق على جميع العقود التي يبرمها الحافظ الأمين مع الحافظ الأمين الفرعي على أن توفر تلك العقود الحماية الكافية للأصول وفقاً لشروط وأحكام تتفق مع شروط وأحكام العقد الذي أبرم مع الحافظ الأمين الرئيسي.

ويجب أن تتضمن جميع العقود المبرمة سواء مع الحافظ الأمين الرئيسي أو الفرعي على نصوص تنظم المسائل التالية:

- (أ) المتطلبات التي تُمكن الصندوق من ممارسة جميع الحقوق المتعلقة بالأصول التي يحتفظ بها الحافظ الأمين الفرعي.
- (ب) المتطلبات المتعلقة بمكان حفظ أصول الصندوق.
- (ت) الطريقة المستخدمة في حفظ الأصول.
- (ث) تقارير المراجعة والالتزام.
- (ج) الرسوم، وطريقة حسابها، وتوقيت دفعها.

ولا يجوز أن تشمل العقود المبرمة مع الحافظ الأمين الرئيسي أو الفرعي على نصوص تجيز إجراء أي نوع من الرهن على أصول الصندوق فيما عدا مطالبات الحافظ الأمين الرئيسي أو الفرعي بالأتعاب والمصروفات نظير عملهم بهذه الصفة. كما لا يجوز أن تتضمن نصاً بأن تُدفع أتعاب أو مصروفات إلى أي منهما تتمثل في تحويل ملكية بعض الأصول المملوكة للصندوق.

يجوز تسجيل أصول الصندوق باسم الحافظ الأمين الرئيسي أو الفرعي أو من يمثلهما مع وجود رقم حساب أو أي علامة أخرى مميزة في سجلات الحافظ الأمين الرئيسي أو الفرعي أو من يمثلهما توضح أن ملكية تلك الأصول تعود إلى الصندوق.

ويجب على الحافظ الأمين الرئيسي أو الفرعي أن يبذل في حفظ أصول الصندوق عناية الشخص الحريص وأن يعمل على حماية مصالح الصندوق في كل إجراء أو تصرف على أن يتحمل كلاً منهما المسؤولية الكاملة عن أي خسارة للأصول الخاصة بالصندوق تنتج عن إهمال أو سوء تصرف من قبلهما أو من قبل الموظفين أو أعضاء مجلس الإدارة أو المديرين التابعين لهما.

رسوم الحافظ الأمين

لن تتعدى رسوم الحافظ الأمين الرئيسي أو الفرعي المستحقة على الصندوق ٠,٣٪ من إجمالي صافي قيمة أصول الصندوق. وسوف يدفع أيضاً الصندوق ١٠ ريالاً عن كل معاملة تُنفذ. وتحسب رسوم الحافظ الأمين كنسبة مئوية من صافي قيمة الأصول وتحتسب يومياً، وتدفع في نهاية كل شهر.

المدير الإداري / وكيل التحويل

عُيِّنَت شركة الرؤية لخدمات الإستثمار ش.م.ع.م لتكون المدير الإداري للصندوق. وتوجد نسخة من اتفاقية الإدارة لدى مكتب مدير الإستثمار للاطلاع. وبحسب هذه الاتفاقية، تُحتسب أتعاب المدير الإداري التي تعادل ٠,٦٥٪ من صافي قيمة الأصول على أساس يومي وتُدفع له شهرياً.

وتتضمن مهام المدير الإداري بعد تأسيس الصندوق ما يلي:

- (أ) استلام طلبات الإكتتاب اللاحق من المستثمرين وطلبات الاسترداد من حاملي الوحدات والاحتفاظ بسجلات الوثائق.
- (ب) الاحتفاظ بسجل جميع حاملي الوحدات في الصندوق.
- (ت) إشعار مدير الإستثمار، حسب الجدول المتفق عليه، بجميع طلبات الإكتتاب والاسترداد التي يستلمها.
- (ث) الاحتفاظ بحسابات الصندوق.
- (ج) تسليم كشوف الحساب وإرسالها بالفاكس أو أيهما إلى مدير الإستثمار في نهاية كل يوم.
- (ح) إشعار مدير الإستثمار بجميع الإشعارات والتقارير وغير ذلك من المعلومات المالية الأخرى المتعلقة بممتلكات الصندوق التي يستلمها فقط.
- (خ) احتساب صافي قيمة أصول الصندوق وتزويد الصندوق ببيان بصافي قيمة أصوله في نهاية كل يوم عمل.
- (د) تزويد مراقب الحسابات بتأكيد تدقيق خاص بالصندوق عند استلام طلب خطي من الصندوق في هذا الخصوص، وخلال فترة زمنية معقولة من استلامه هذا الطلب على أن لا يتأخر في جميع الأوقات عن التاريخ الذي طلب فيه الصندوق على نحو معقول تقديم هذه المعلومات على النحو المطلوب.
- (ذ) تزويد مدير الإستثمار بتأكيد عن المركز المالي للصندوق عند نهاية السنة.
- (ر) تزويد الصندوق عن طريق الإرسال الإلكتروني أو بأي طريقة يقبلها الصندوق، حسبما يطلب الصندوق، قائمة بجميع المساهمات القائمة في الصندوق في تاريخ تلك القائمة.
- (ز) الاحتفاظ بحسابات للأغراض المختلفة حسبما ينصح مدير الإستثمار وبسجل بجميع التعاملات التي تمت تحت تلك الحسابات لتقديمها للصندوق عند طلب ذلك.
- (س) إرسال إشعار التخصيص / رد المبالغ إلى حاملي الوحدات.
- (ش) إرسال إشعارات الإكتتاب / الاسترداد إلى حاملي الوحدات.
- (ص) إبلاغ مدير الإستثمار والحافظ الأمين بجميع مبالغ الإكتتاب التي سوف يستلمها الصندوق.
- (ض) إبلاغ مدير الإستثمار والحافظ الأمين بدفع منحصلات الاسترداد إلى حاملي الوحدات.
- (ط) إجراء الترتيبات المتعلقة بنشر صافي قيمة الأصول حسب لوائح الهيئة العامة لسوق المال.
- (ظ) إجراء الترتيبات المتعلقة بنشر الحسابات حسب لوائح الهيئة العامة لسوق المال.
- (ع) تزويد الهيئة العامة لسوق المال، عندما تطلب ذلك، بتلك المعلومات المتعلقة بإدارة المدير الإداري للصندوق على النحو الذي تحدده الهيئة العامة لسوق المال.
- (غ) إعداد البيانات المالية المرحلية غير المدققة عن الربع الأول والثاني والثالث من السنة المالية والإفصاح عن هذه البيانات فور اعتمادها من إدارة الصندوق وفي غضون مدة لا تزيد على ثلاثين (٣٠) يومًا من نهاية الربع المعني.
- (ف) الإفصاح عن النتائج المالية السنوية الأولية غير المدققة فور الانتهاء من إعدادها في الفترات المشار إليها في لوائح الهيئة العامة لسوق المال
- (ق) إعداد البيانات المالية السنوية المدققة والإفصاح عنها فور اعتمادها من مجلس إدارة الصندوق.
- (ك) الإفصاح عن البيانات المالية المدققة وغير المدققة ونتائج الأعمال الأولية السنوية من خلال إرسالها عبر نظام الإرسال الإلكتروني الخاص بسوق مسقط للأوراق المالية باللغتين العربية والإنجليزية خلال الفترات القانونية المشار إليها.
- (ل) نشر بيانات تتضمن الميزانية العمومية وحساب الأرباح والخسائر وملخصًا وافيًا لتقرير أهم الأحداث التي أثرت على أداء الشركة ومركزها المالي بالنسبة للبيانات المالية الربع سنوية غير المدققة وملخصًا وافيًا لتقرير مجلس الإدارة بالنسبة للبيانات المالية السنوية المدققة.
- (م) يجب أن يتم النشر في صيفتين يوميتين إحداهما على الأقل باللغة العربية وذلك بعد إرسالها عبر نظام الإرسال الإلكتروني وفي فترة لا تتجاوز خمسة أيام من تاريخ انتهاء الفترات القانونية المشار إليها.
- (ن) على المدير الإداري توفير البيانات المالية باللغتين العربية والإنجليزية من خلال توفير نسخة منها في مكتبه الرئيسي أثناء ساعات العمل الرسمية أو من خلال إدراج هذه البيانات على موقع المصدر الإلكتروني على شبكة المعلومات العالمية.

مدير الإصدار / الموزع

- عُينت شركة الرؤية لخدمات الإستثمار ش.م.ع.م لتكون «مدير الإصدار والموزع» للصندوق. وتوجد نسخة من اتفاقية الإصدار والتوزيع لدى مكتب مدير الإستثمار للاطلاع. وبحسب هذه الاتفاقية، يحق للمصدر الحصول على رسوم تصل إلى ٢,٠٪ من الإكتتاب الأولي. وفي حالة الإكتتابات اللاحقة، يحق للموزع الحصول على ١٠٪ من رسوم الإكتتاب المحصلة من المستثمرين في غضون ثلاثين (٣٠) يوم عمل من تاريخ الإكتتاب. ويكون مدير الإصدار مسؤولاً عن إصدار الوحدات الأولية للصندوق وفقاً للقواعد المنظمه بهذا الخصوص وفقاً للمادة (١٣) من اللائحة التنفيذية ويكون الموزع مسؤولاً عن الترويج للصندوق وتتضمن مهام الموزع و المسوق ما يلي:
- (أ) الترويج للصندوق وعرضه على المستثمرين والمؤسسات والهيئات.
 - (ب) القيام بالسفر الذي قد يكون ضرورياً إلى حد معقول للترويج للصندوق، على نفقته الخاصة، ما لم يكون قد تلقى موافقة خطية مسبقاً من الصندوق بخصوص مصروفات محددة.
 - (ت) القيام بواجباته بنية حسنة وبطريقة سليمة وفعالة.
 - (ث) مراعاة وتنفيذ متطلبات الصندوق التي تصدر من وقت لآخر فيما يتعلق بعرض الصندوق على الغير.
 - (ج) لا يكون له أي سلطة إلزامية على الصندوق بأي شكل من الأشكال، ويجب أن لا يعتبر نفسه سواء بالقول أو بالفعل وكيلًا للصندوق.
 - (ح) عدم تقديم فكرة خاطئة عن الصندوق لأي شخص.
 - (خ) الالتزام في جميع الأوقات بالقوانين والقواعد واللوائح الخاصة بأي بلد يروج فيها ويسوق للصندوق.
 - (د) السعي للتعاقد مع الوسطاء الفرعيين الذين لا يمكنهم توقيع عقود وساطة مباشرة مع الصندوق أو مع الشركات الزميلة له.

مراقب الحسابات الخارجي

- عُينت شركة مور ستيفنز ش.د.م.م لتكون مراقب الحسابات الخارجي للصندوق. وتُدفع أتعاب مراقب الحسابات الخارجي تبعاً لخطاب الاتفاق الموقع من قبل إدارة الصندوق ومراقب الحسابات.
- يكون لمراقب الحسابات الاطلاع على دفاتر الصندوق وطلب البيانات والإيضاحات والتحقق من الموجودات والالتزامات وتقديم تقرير بذلك إلى إدارة الصندوق و لا يجوز ان يكون مراقب الحسابات الخارجي لحسابات الصندوق هو نفسه المراقب الخارجي لمدير استثمار الصندوق.
- يعين مراقب الحسابات الخارجي لسنة مالية واحدة ولا يجوز تعيين ذات مكتب الحسابات لأكثر من أربع سنوات متتالية إلا بعد مضي سنتين مالييتين.

المستشار القانوني

تم تعيين مكتب رجب الكثيري كمستشار قانوني لتقديم الخدمات القانونية للصندوق لغرض إنشاء الصندوق، بما في ذلك تقديم الاعمال الإستشارية بشأن الالتزام بالشروط المقترحة للصندوق وفقاً للقوانين والأنظمة في سلطنة عمان ومراجعة نشرة الإصدار وصياغة النظام الأساسي للصندوق ومراجعة جميع الاتفاقيات مع الاطراف الخارجية بما فيها إتفاقية إدارة الإستثمار وإتفاقية الحافظ الأمين وإتفاقية المدير الإداري وتقديم الرأي القانوني لمؤسس الصندوق. عُين مكتب رجب الكثيري ومعاونيه (محامون ومستشارون قانونيون) ليكون المستشار القانوني للصندوق.

مدير الإستثمار

عُينت إدارة الصندوق شركة الرؤية لخدمات الإستثمار ش.م.ع.م لتكون مدير الإستثمار للصندوق وذلك بموجب اتفاقية إدارة الإستثمار المبرمة بين إدارة الصندوق ومدير الإستثمار.

وشركة الرؤية لخدمات الإستثمار ش.م.ع.م هي شركة مساهمة مقفلة تأسست في سلطنة عمان عام ١٩٩٨ وتحمل ترخيص ساري من الهيئة العامة لسوق المال بسلطنة عمان لتقديم مجموعة واسعة من خدمات إدارة الإستثمار والخدمات الاستشارية المالية. ويبلغ رأس المال المدفوع ١٠,٥ مليون ريال عماني (٢٧ مليون دولار أمريكي تقريباً).

وتتمتع شركة الرؤية التي تعد شركة خدمات استثمارية مكتملة الأركان بخبرة وسجل حافل في مجال:

• إدارة الأصول

• الاستشارات الإستثمارية

• الخدمات المالية والاستشارية للشركات وإدارة الإصدارات

وبالإضافة إلى ذلك، تجمع الشركة، بهدف تقديم سلسلة كاملة من الخدمات المالية، تحت مظلتها عدد من الشركات الزميلة العاملة في القطاعات المختلفة مثل الوساطة المالية والتأمين العام والتأمين على الحياة والعقارات بالتعاون مع لاعبين إقليميين معترف بهم ويتمتعون بسمعة طيبة.

قسم إدارة الأصول في شركة الرؤية

يتبنى قسم إدارة الأصول في شركة الرؤية نهجاً مهنيًا ومتوازنًا وواضحًا ومحددًا للغاية يقوم على المصداقية والتواصل الوثيق والبحث العميق المستند إلى قاعدة عريضة.

وتقوم شركة الرؤية حاليا بإدارة الأصول الإستثمارية التالية :

١. إدارة صناديق الإستثمار

حيث تقوم شركة الرؤية لخدمات الإستثمار حاليا بإدارة الصناديق التالية :-

(أ) صندوق الرؤية لأسواق الخليج الصاعدة

(أ) أُسس الصندوق في مايو ٢٠٠٥م.

(ب) الهدف الأساسي لصندوق الرؤية لأسواق الخليج الصاعدة هو مضاعفة العوائد المعدلة حسب المخاطر والمقاسة بمعدل شارب. ويتبنى الصندوق سياسة مرنة في توزيع الأصول إذ ينشر الاستثمارات عبر مجموعة متنوعة من خيارات الإستثمار من بينها الاستثمارات البديلة.

(ت) صنفت وكالة «ستاندرد أند بورز» صندوق الرؤية لأسواق الخليج الصاعدة ضمن فئة الصناديق الفضية.

(ث) بحسب تصنيف وكالة «ستاندرد أند بورز»، أظهر صندوق الرؤية لأسواق الخليج الصاعدة معايير عالية من الجودة استنادًا إلى عملية الإستثمار، والوعي بالمخاطر، والاتساق مع أهدافه الخاصة.

(ج) صنف نظام زاوية لتصنيف الصناديق صندوق الرؤية لأسواق الخليج الصاعدة على أنه «ثاني أفضل صناديق الأسهم في دول مجلس التعاون الخليجي» في عام ٢٠١٣ م.

(ب) صندوق الرؤية لسوق عمان الصاعد

(أ) أُسس الصندوق في أغسطس ٢٠٠٧م.

(ب) الهدف الأساسي لصندوق الرؤية لسوق عمان الصاعد هو تحقيق النمو من خلال الأرباح الرأسمالية وتوزيعات الدخل عن طريق الإستثمار في أسهم الشركات المدرجة أو التي سوف تُدرج في سوق مسقط للأوراق المالية أو في كليهما.

(ت) صنفت وكالة «ستاندرد أند بورز» صندوق الرؤية لسوق عمان الصاعد ضمن فئة الصناديق الفضية.

(ث) صنف نظام زاوية لتصنيف الصناديق صندوق الرؤية لسوق عمان الصاعد على أنه «أفضل صناديق الأسهم في عمان» في عام ٢٠١٣ م.

(ت) صندوق الرؤية للاقتصاد الحقيقي في الخليج

(أ) أُسس الصندوق في أبريل ٢٠١٠ م.

(ب) هدف صندوق الرؤية للاقتصاد الحقيقي في الخليج، هو تحقيق أرباح رأسمالية وتحقيق دخل عن طريق إتاحة الفرصة للمستثمرين فيه للمشاركة في نمو قطاعات الاقتصاد الحقيقي في دول مجلس التعاون الخليجي.

(ت) صنفت وكالة «ستاندرد أند بورز» صندوق الرؤية للاقتصاد الحقيقي في الخليج ضمن فئة الصناديق الفضية.

(ث) صندوق الرؤية الخير لأسواق الخليج

(أ) أُسس الصندوق في مايو ٢٠١٣م.

(ب) هدف صندوق الرؤية الخير لأسواق الخليج، هو تحقيق أرباح رأسمالية وتحقيق دخل عن طريق إتاحة الفرصة لحاملي وحداته للاستثمار في الأوراق المالية المدرجة والعاملة في اقتصادات دول مجلس التعاون الخليجي والمتوافقة مع مبادئ الشريعة الاسلامية. ويتبنى الصندوق سياسة مرنة في توزيع الأصول إذ ينشر الاستثمارات عبر مجموعة متنوعة من القطاعات في بلدان مجلس التعاون الخليجي.

٢. إدارة محافظ الأوراق المالية للعملاء:

تقوم شركة الرؤية بإدارة محافظ العملاء وفق منهاج معد خصيصًا ليراعي حالة العملاء بدرجة كبيرة ويركز على احتياجات العملاء الاستثمارية الخاصة، ومستويات تحمل المخاطر، والآفاق الزمنية للاستثمار.

(أ) الحسابات المدارة في سوق مسقط للأوراق المالية

على مدى الاثني عشر عاما، يتفوق أداء محافظ سوق مسقط للأوراق المالية على أداء المؤشر المعياري في كل عام من هذه الأعوام.

ب) الحسابات المدارة في أسواق مجلس التعاون الخليجي
تقدم شركة الرؤية خدمات الحسابات المدارة لأسواق بلدان مجلس التعاون الخليجي.
وحتى ٣٠ يونيو ٢٠١٦م، بلغت قيمة الأصول التي تديرها شركة الرؤية والتي من بينها صناديق الإستثمار المشتركة والحسابات المدارة من قبل الشركة حوالي ٢٧٦ مليون دولار أمريكي.

فلسفة ونهج الإستثمار المتبعين في شركة الرؤية

تستند شركة الرؤية في انتقاء الأسهم على التحليل الأساسي الدقيق وتحديد الشركات ذات الأعمال الجيدة التي يمكن أن تقدم عائداً إجمالياً من النمو القوي في الأرباح ومن التوزيعات. وتدخل الشركة في الاستثمارات بهدف تحقيق دورة ملكية ناجحة في أسهم هذه الشركات وتعظيم العوائد المعدلة حسب المخاطر.

وتعتمد عملية بيع الاستثمارات وشراؤها في شركة الرؤية على نهج منضبط؛ إذ عادة ما يستند قرار الشراء على عوامل مثل التحليل الأساسي الدقيق للاستثمار، والتواصل الوثيق مع الإدارة، والتركيز على الشركات المعروفة والتي تُدار بشكل جيد وتعمل في أنشطة تجارية جيدة، والتركيز على التقييم، وما إلى ذلك. وكذلك، عادة ما يأخذ قرار البيع بعين الاعتبار عوامل مثل المبالغة في التقييم، وتدهور البيانات الأساسية، وتذبذب الأسهم، وعوامل الاقتصاد الكلي، وما إلى ذلك.

أداء صناديق الرؤية

يوضح الجدول التالي سجل أداء صندوق الرؤية لأسواق الخليج الصاعدة، وصندوق الرؤية لسوق عمان الصاعد، وصندوق الرؤية للاقتصاد الحقيقي في الخليج، وصندوق الرؤية الخير لأسواق الخليج حتى ٣٠ يونيو ٢٠١٦م.

سنة التأسيس	صندوق الإستثمار	الأداء (العائد)						معدل الانحراف المعياري	معدل شارب
		يونيو - ٢٠١٦ م	منذ بداية العام وحتى تاريخه - ٢٠١٦ م	٢٠١٥ م	٣ سنوات	٥ سنوات	منذ التأسيس		
مايو ٢٠٠٥ م	صندوق الرؤية لأسواق الخليج الصاعدة*	١,٠٠٪	٠,٣٢٪	- ١٩,٩٤٪	١٥,٠٩٪	٤٢,٨١٪	١٠٨,١٨٪	١٧,١١٪	٠,٢٢
	مؤشر ستاندرد أند بورز المركب لبلدان مجلس التعاون الخليجي	١,١٠٪	- ٤,٢٧٪	- ١٧,٤٣٪	- ١١,٩١٪	- ٤,٦٩٪	- ٤٣,٩٣٪	١٩,٩٧٪	- ٠,٣٣
أغسطس ٢٠٠٧ م	صندوق الرؤية لسوق عمان الصاعد*	- ٠,٦٦٪	- ٦,١٩٪	- ٧,٩٢٪	٤,٩٠٪	٢٥,١٤٪	٢٧,٤٠٪	٢,٧٥٪	- ٠,٠١
	مؤشر سوق مسقط للأوراق المالية ٣٠	- ٠,٥٨٪	- ٦,٨٦٪	- ١٤,٧٧٪	- ٨,٨٥٪	- ٢,٣٥٪	- ١٠,٨٦٪	١,٢٨٪	- ٠,٢١
أبريل ٢٠١٠ م	صندوق الرؤية للاقتصاد الحقيقي في الخليج*	١,٠٠٪	١,٢٢٪	- ١١,٨٠٪	- ١٦,٩١٪	٤٦,٥٦٪	٦٦,٣٣٪	٨,٥٣٪	٠,٣١
مايو ٢٠١٣ م	صندوق الرؤية الخير لأسواق الخليج*	- ٠,٧٦٪	- ١,٨٦٪	- ١٣,٣٣٪	٣,١٤٪	غير متاح	٢,٢٠٪	٠,٧٠٪	- ٠,١٠
	مؤشر ستاندرد أند بورز للأسهم المتوافقة مع مبادئ الشريعة الإسلامية في الخليج	١,٢١٪	- ١,١٢٪	- ١٧,٥٦٪	- ١٢,٢٠٪	غير متاح	- ١٠,٩٨٪	٣,٦٥٪	- ٠,٣٥

(*)معدلة وفقاً للتوزيعات والعلاوات على افتراض إعادة استثمار الأرباح)

بالإضافة إلى إدارة الأصول في سوق مسقط للأوراق المالية، تحظى شركة الرؤية بسجل حافل بالنجاحات في توفير الخدمات الاستشارية الاستثمارية المتعلقة بأسواق بلدان مجلس التعاون الخليجي وغيرها من أسواق الأسهم العالمية لعملائها. وتعتمد الشركة على مواردها الداخلية وشبكة علاقاتها الكبيرة مع شركات الوساطة المالية وشركات الإستثمار ورجال الأعمال وكبار المستثمرين لتقديم الخدمات الاستشارية الاستثمارية.

فريق إدارة الأصول:

يتألف فريق إدارة الأصول في شركة الرؤية مما يلي من الأفراد:

الفاضل / علي بن محمد بن جمعة اللواتي

يعمل الفاضل / علي محمد جمعة رئيسًا تنفيذيًا لشركة الرؤية لخدمات الإستثمار التي تعد إحدى الشركات الرائدة في مجال الاستشارات الاستثمارية وإدارة الأصول في سلطنة عمان كما يعد أحد مؤسسيها. ويحمل علي درجة البكالوريوس في الرياضيات والكمبيوتر. وقد اجتاز علي العديد من الدورات المتقدمة في مجال الإدارة والتمويل في عدد من كليات إدارة الأعمال الرائدة في أوروبا والولايات المتحدة الأمريكية. ويتأخرس على منصب رئيس مجلس إدارة مجموعة شركات محمد جمعة سلطان (شركة قابضة تعمل في مجال التجارة والعقارات وخدمات الضيافة)، وشركة الرؤية للتأمين، وشركة الأصول للعقارات.

الفاضل / مصطفى بن أحمد بن جعفر اللواتي

سوف يكون الفاضل / مصطفى أحمد جعفر مستشار الإستثمار لصندوق الرؤية للأسهم المنتقة يعمل الفاضل / مصطفى أحمد جعفر مديرًا تنفيذيًا لشركة الرؤية لخدمات الإستثمار ش.م.ع.م كما يعد أحد مؤسسيها. وقد حصل مصطفى على مؤهل جامعي في الدراسات المالية من الولايات المتحدة الأمريكية وتربو خبرته على ٢٥ عامًا في مجال التمويل والاستثمار والتأمين منها ثمانية أعوام في شركة تنمية نفط عمان التي عمل فيها رئيسًا للدعم المالي لمشروعات الغاز الحكومية. ونظرًا لخبرته التي تتجاوز ١٥ عامًا في الأسواق الإقليمية، يعد مصطفى المحرك الرئيسي وراء نمو الأصول التي تديرها الشركة (التي تشمل صناديق الإستثمار المشتركة والحسابات المدارة). ويرجع الفضل الرئيسي له في سجل أداء شركة الرؤية طويل المدى الممتاز. وقد قام مصطفى، بصفته مستشار الإستثمار لصندوق الرؤية لأسواق الخليج الصاعدة، بمساهمات هائلة نتج عنها أن أصبح الصندوق أحد أعلى الصناديق أداءً في المنطقة لمدة سنتين متتاليتين (٢٠١٢ و ٢٠١٣م) بحسب نظام زاوية.

الفاضل / عمار بن موسى بن إبراهيم

سوف يكون الفاضل / عمار موسى إبراهيم مديرًا لصندوق الرؤية للأسهم المنتقة. تتجاوز خبرة عمار ١٣ عامًا في مجال تمويل الشركات وإدارة الأصول. ويتأخرس عمار في شركة الرؤية قسم إدارة الأصول والخدمات الاستشارية في أسواق الخليج حيث يشارك في إدارة المحافظ المؤسسية ومحافظ الأفراد من ذوي الثروات الكبيرة في أسواق الخليج، ويشرف على الأعمال الاستشارية الاستثمارية. ويعد عمار أحد الأعضاء الأساسيين في الفريق الذي أسس صناديق الرؤية وهو عضو منتسب في جمعية المحاسبين القانونيين المعتمدين بالمملكة المتحدة، ومدير محافظ معتمد من الأكاديمية الدولية للإدارة المالية وحاصل على دبلوم عالي في المحاسبة من جامعة سالفورد بالمملكة المتحدة.

الفاضل / علي بن رضا بن جواد الخابوري

بدأ علي حياته المهنية كمحاسب في شركة صناديق الإستثمار الوطنية في عام ٢٠٠٢ ومن مهام وظيفته الاهتمام بحسابات الشركة والصناديق التابعة لها، وخلال الفترة (٢٠٠٣ - ٢٠٠٧م) عمل في صندوق النقد العربي في ابوظبي في قسم الاسواق المالية العربية، ومن مهامه الوظيفية تحليل أداء الاسواق، جمع المعلومات والبيانات حول التطورات الاقتصادية في الاسواق العربية، تحليل بعض القطاعات الاقتصادية للدول العربية، كتابة بعض التقارير المختلفة عن الاقتصاديات العربية، المشاركة في كتابة التقرير المالي وتقرير تطور الاسواق المالية العربية في التقرير الاقتصادي العربي الموحد السنوي، التحق علي بشركة الرؤية لخدمات الإستثمار في عام ٢٠٠٨ كاستشاري للاستثمار، يحمل علي شهادة البكالوريوس في علوم المالية والمصرفية من جامعة اليرموك في الاردن.

الفاضل / مفضل جاريوالا - محلل استثمار

يعمل مفضل جاريوالا مع شركة الرؤية منذ أبريل ٢٠١٠ م ويتولى مهمة تتبع الأسهم المدرجة في المملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة وهو حاصل على دراسات عليا في العلوم المالية (ماجستير في العلوم المالية) من جامعة معهد المحللين الماليين المعتمدين في الهند ومرشح للحصول على المستوى الثاني من شهادة محلل معتمد في الإستثمار البديل. ويحظى مفضل بخبرة ٥ أعوام في مجالات بحوث الأسهم وإدارة الصناديق. وقد عمل مفضل مساعد مدير الصندوق ومحلل بحوث الأسهم في صندوق صحرى المشترك بالهند. وبالإضافة إلى ذلك، عمل مفضل محلل بحوث أسهم في شركة «أجن ماركيتس سيكيوريتيز» بالهند إذ كان يغطي قطاعات مثل الطاقة والبنية التحتية والإنشاء والعقارات.

الفاضل / كريشنا تشاندرامولي - محلل استثمار

يعمل كريشنا في شركة الرؤية منذ أغسطس ٢٠١٠م ويتولى مهمة تتبع الشركات المدرجة في قطر وعمان. ويحمل كريشنا درجة

الماجستير في العلوم المالية كما يحمل بالإضافة إلى ذلك درجة في الهندسة. وتجاوز خبرة كريشنا ٥ أعوام في قطاع الخدمات المالية. ويدرس كريشنا المستوى الثالث في المعهد المالي المعتمد بالولايات المتحدة الأمريكية. وكان كريشنا يعمل في شركة بي دي أو عمان للاستشارات في وظيفة مستشار أول الأعمال المالية. وعمل أيضًا في شركة «بي أي كونتينيوم سوليوشنز» القائمة في مومباي بالهند (إحدى الشركات غير المصرفية التابعة لبنك أوف أميركا) في قسم تمويل الشركات متخصصًا في مجالات النمذجة المالية، وتحليل الأعمال.

الفاضل سراج بريسوالا - محلل استثمار

بدأ سراج حياته المهنية في شركة تعهيد أبحاث مستقلة قائمة في مومباي بالهند قبل أن ينتقل إلى بنك «إتش إس بي سي» الشرق الأوسط في البحرين الذي كان آخر عمل له فيه محللاً وحيداً لفريق يتألف من ثلاثة من كبار مديري العلاقات في قسم الخدمات المصرفية العالمية. ويعمل سراج في شركة الرؤية محلل أسهم وقد تولى خلال السنتين الماضيتين بشكل أساسي مهمة متابعة سوق دولة الإمارات العربية المتحدة. وبالإضافة إلى ذلك، يتابع سراج أيضًا تطورات الاقتصاد الكلي العالمية ويكتب عن تأثيرات التغيرات التي يشهدها المشهد السياسي والاقتصادي العالمي على أسعار الأصول الإقليمية وهو حاصل على دراسات عليا من المعهد الوطني للأوراق المالية بالهند وعضو في جمعية المحللين الماليين المعتمدين ويحمل شهادة محلل معتمد في الإستثمار البديل.

الفاضل / جيجو توماس سكاريا - محلل استثمار

تجاوز خبرة جيجو ٧ أعوام في مجالات بحوث الأسهم وتطوير منتجات الأسهم والصيرفة الاستثمارية فضلًا عن إدارة المحافظ. وقد عمل جيجو في البداية في بنك مسقط حيث انطوى عمله على التركيز بشكل أساسي على السوق السعودي من بين أسواق الخليج. إضافة إلى ذلك، امتد تعرضه للقطاع إلى أعمال غير مصرفية في المملكة العربية السعودية وأعمال مصرفية في قطر. ويحمل جيجو ماجستير في العلوم المالية.

الفاضل / راجيف ساجار - رئيس خدمات الصندوق

تجاوز خبرة راجيف في الأسواق المالية ١٥ عامًا. وقد عمل في السابق في شركة «نورثرن ترست» وشركة «إس إس إن سي جلوب أوب فاينانشيال سيرفيسيز» وفي مؤسسة «سينتل ستيت ستريت» وبنك «إتش دي إف سي». وتجاوز خبرة راجيف ٨ أعوام في إدارة الصناديق. وعلاوة على ذلك، يحظى راجيف بخبرة تبلغ ٤ أعوام في مجال الصيرفة الاستثمارية تضمنت الأسهم والمشتقات والدخل الثابت كما يحظى أيضًا بخبرة عملية في منتجات مالية متعددة من بينها صناديق التحوط، وصناديق الإستثمار المشترك، وصناديق التقاعد ٤٠١ (ك)، وتعهّدات الإستثمار الجماعي في الأوراق المالية القابلة للتحويل، وصناديق المستثمرين المؤهلين، والتزام مكافحة غسيل الأموال واعرف عميلك المتعلقة بمجال الصناديق في أسواق منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، والولايات المتحدة، وأوروبا. وقد تخرج راجيف في معهد ويلينجيس للدراسات الإدارية الذي يقع في مومباي بالهند.

الفاضل / محمد مصطفى أحمد جودة - مسؤول الالتزام

يعمل محمد جودة في شركة الرؤية لخدمات الإستثمار منذ عام ٢٠٠٨ كما يعمل منذ عام ٢٠٠٧م في وظيفة مسؤول التزام وهو خبير شؤون مالية مؤهل يحظى بخبرة في مجال التدقيق والمحاسبة والتمويل. ويمتلك محمد خبرة متعمقة في الحسابات والأسهم والمشتقات والصيرفة الإستثمارية وإدارة الأصول تتضمن تسويات الأسهم في أسواق الخليج. ويقوم محمد بدور رئيس، بصفته مسؤول التزام، في تحديد المناطق المحتملة التي يكون فيها الالتزام ضعيفًا أو التي يوجد بها مخاطر عدم التزام ويقوم بوضع/ تنفيذ الخطط التصحيحية لتسوية القضايا الحرجة.

مهام ومسؤوليات مدير الإستثمار

يجب على الصندوق أن يعهد بإدارة نشاطه إلى مدير الإستثمار

ويلتزم مدير الإستثمار بما يأتي:

- إدارة محفظة أصول الصندوق بما يحقق أهدافه الاستثمارية المحددة في النظام الأساسي.
- اتخاذ كافة القرارات الاستثمارية أو غيرها بما يحقق مصلحة الصندوق والمستثمرين.
- تسجيل جميع عمليات الشراء والبيع التي تمت لصالح الصندوق بشكل دقيق ووفقًا لتسلسلها الزمني وتوقيتها.
- أن يكون لديه نظام محاسبي لتبويب وتتبع وفحص جميع التعاملات بمحفظة الصندوق التي تم إدخالها بالنظام وتسويتها مع الحسابات النقدية والأوراق المالية المفتوحة باسم الصندوق لدى الحافظ الأمين.
- توفير السيولة الكافية للصندوق للوفاء بأي التزامات قد تترتب عليه.
- عدم تعريض الصندوق لأي مخاطر استثمارية غير ضرورية.

المصروفات والرسوم

الفصل التاسع

نفقات الإصدار وتكاليف التأسيس:

من المتوقع أن يتكبد الصندوق النفقات التالية:

المبلغ (ريال عماني)	المصاريف والرسوم
٠,٠٥ ٪ أو ٢,٠٠٠ أيهما أكثر	الرسوم التنظيمية
٣,٥٠٠	الرسوم القانونية والرسوم الاستشارية الأخرى
١ ٪ من إجمالي مبلغ الإكتتاب	الترويج والتسويق والإعلان
٥,٠٠٠	رسوم بنوك التحصيل
١ ٪ من إجمالي مبلغ الإكتتاب أو ٢٠,٠٠٠ أيهما أكثر	رسوم مدير الإصدار
٣٥,٠٠٠ ريال عماني	الإجمالي (تقديراً)

ويعتزم الصندوق تعيين وكلاء توزيع للتسويق للصندوق والترويج له. وسوف يتحمل الصندوق العمولات المستحقة لهؤلاء الموزعين إلا أنه لا يتوقع أن يتجاوز إجمالي تكاليف الإصدار والتأسيس 2 ٪ من الإصدار الأولي. لذا، سوف تتحمل شركة الرؤية لخدمات الإستثمار ش.م.ع.م. التكاليف التي تزيد عن 2 ٪ من الإصدار الأولي في حال تجاوزت تكاليف الإصدار الأولي والتأسيس 2 ٪ من الإصدار الأولي.

رسوم مدير الإستثمار

بحسب شروط اتفاقية إدارة الإستثمار المبرمة بين إدارة الصندوق ومدير الإستثمار، يحصل مدير الإستثمار من الصندوق على رسوم إدارة تعادل 1,٥ ٪ سنوياً من صافي قيمة أصول الصندوق. وتحتسب هذه الرسوم على أساس يومي، وتُدفع في نهاية كل شهر.

رسوم الأداء

يحصل مدير الإستثمار على رسوم أداء تعادل 10 ٪ من العائد السنوي الزائد عن 1٠ ٪. وتُستحق هذه الرسوم وتُحتسب على أساس يومي بهدف محاسبي.

وسوف تحتسب الصندوق رسوم الأداء ويدفعها على أساس سنوي.

وفي الحالة التي تكون فيها السنة الأولى غير مكتملة، يحسب الأداء على أساس سنوي بهدف احتساب رسوم الأداء.

وفي حالة استرداد المستثمرين للوحدات خلال السنة، سوف يحسب تقييم المحفظة الذي يجريه المستثمر على أساس سنوي بهدف احتساب رسوم الأداء. وسوف تُحول رسوم الأداء المستحقة والمحتسبة حتى تاريخ استرداد المستثمر للوحدات إلى مدير الإستثمار.

وسوف تُدفع رسوم الأداء المستحقة والمحتسبة على النحو المنصوص عليه في جميع السيناريوهات الواردة أعلاه سنوياً لمدير الإستثمار.

رسوم أخرى

وبالإضافة إلى رسوم الإدارة ورسوم الأداء مستحقة الدفع إن وجدت، سوف يتكبد الصندوق أيضًا النفقات الدورية التالية:

- (١) رسوم الحافظ الأمين بما في ذلك الحافظين الأمينين الفرعيين بما لا يتجاوز ٠,٣٪ من صافي قيمة الأصول سنويًا وبحد أدنى ٦٠٠٠ ريال عماني.
- (٢) رسوم المدير الإداري ٠,٦٥٪ من صافي قيمة الأصول سنويًا.
- (٣) الفوائد المدينة إن وجدت، المستحقة لمؤسسات الإقراض الائتماني المعنية.
- (٤) رسوم حفظ السجلات.
- (٥) ورسوم التدقيق
- (٦) عمولة الوساطة المستحقة على شراء وبيع الأوراق المالية وعلى غير ذلك من الاستثمارات وأي رسوم فنية أو قانونية أو استشارية أخرى مستحقة متعلقة بأصول الصندوق.
- (٧) الضرائب مستحقة الدفع، إن وجدت.
- (٨) تكلفة نشر صافي قيم الأصول والحسابات الدورية.
- (٩) نفقات الطباعة والتوزيع المتعلقة بالحسابات السنوية واجتماعات حاملي الوحدات.
- (١٠) أي خسائر تُتكد نتيجة التعامل في أوراق مالية نيابة عن الصندوق.
- (١١) أي نفقات أخرى ذات صلة مباشرة بالصندوق.

وقد تُحتسب نفقات تشغيل الصندوق على أساس الدخل أو رأس المال أو كليهما حسب تقدير إدارة الصندوق وفقًا لمعايير المحاسبة الدولية. وقد يتغير أسلوب التعامل في أي وقت ومن وقت لآخر وفقًا لتلك المعايير.

الضرائب

الصندوق

بحسب المرسوم السلطاني رقم ٨١/٤٧ وتعديلاته، يعفى من ضريبة الدخل دخل صناديق الإستثمار مثل صندوق الرؤية للأسهم المنتقاة التي تعد حسابات استثمار مشترك والتي تُقيد في الهيئة العامة لسوق المال. وبذلك، يُعفى الدخل الذي يحققه الصندوق من الضرائب العمانية (غير أنه قد يخضع للضرائب المحلية إلى الحد الذي يكون فيه هذا الدخل متحققًا من مناطق أخرى).

المستثمرون

ينبغي للمستثمرين استشارة مستشاريهم بشأن الضرائب المحتملة المترتبة على الإكتتاب في وحدات الصندوق أو شرائها أو الاستحواذ عليها أو تحويل ملكيتها أو استردادها والتي قد يدفعونها بموجب قوانين الموطن أو الإقامة الرسمية أو السكن أو التأسيس.

الحسابات والسياسات المحاسبية للصندوق

الفصل عشر

أ. السياسات العامة

١. يكون للصندوق ذمة مالية مستقلة عن مدير الإستثمار إدارة الصندوق. ويُحتفظ بحساب بنكي منفصل بأسم الصندوق بغرض إجراء التعاملات المالية نيابة عن الصندوق.
٢. يحتفظ الحافظ الأمين بحساب بنكي مستقل ومنفصل للصندوق في عمان ومتى كان ضرورياً خارج عمان بغرض إجراء السحوبات والإيداعات نيابة عن الصندوق.
٣. يُعامل الصندوق، فيما يتعلق بجميع المبيعات والمشتريات وغير ذلك من المعاملات، على أنه كيان مستقل على أن تُضاف إلى حسابه المبالغ في حالة البيع وتُخصم من حسابه في حالة الشراء. وتُدفع جميع التكاليف المتعلقة بالصندوق مباشرة من أصول الصندوق.
٤. تُمسك السجلات المحاسبية للصندوق بشكل مستقل عن سجلات مدير الإستثمار وتُدقق من قبل مراقبي حسابات مستقلين توافق عليهم إدارة الصندوق أو ترشحهم. وإدارة الصندوق الحق في الإستغناء عن مراقبي حسابات الصندوق أو تغييرهم خلال فترة عمر الصندوق. هذا، وسوف تُخطر الهيئة العامة لسوق المال بتعيين مراقبي الحسابات.
٥. تبدأ السنة المالية للصندوق في ١ يناير، وتنتهي في ٣١ ديسمبر فيما عدا السنة المالية الأولى التي تبدأ من تاريخ قيد الصندوق في سجلات الهيئة العامة لسوق المال، وتنتهي في ٣١ ديسمبر ٢٠١٧م.

ب. السياسة المحاسبية

- ١) يجب أن تلتزم حسابات الصندوق بالمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية وبمتطلبات الهيئة العامة لسوق المال والقانون العماني.

ت. إيرادات الصندوق ومصرفاته

١. الإيرادات

- تتألف إيرادات الصندوق من:
- أ) الأرباح المتحصلة نتيجة التعامل في الأوراق المالية التي يُستحوذ عليها نيابة عن الصندوق.
 - ب) الدخل المتحقق من أصول الصندوق.
 - ت) الفوائد التي تودع في حسابات الصندوق.
 - ث) أي إيراد آخر يرتبط مباشرة بالصندوق أو ينتج عن استثمار أصول الصندوق.

٢. المصروفات

- تتألف مصروفات الصندوق من:
- أ) تكاليف تأسيس الصندوق الأولية.
 - ب) رسوم مدير الإستثمار.
 - ت) رسوم المدير الإداري للصندوق.
 - ث) الرسوم التي تُدفع للحافظ الأمين والحافظ الأمين الفرعي إن وجد.
 - ج) تكاليف الرفع التي تُدفع للبنوك المعنية إن وجدت.
 - ح) رسوم الهيئة العامة لسوق المال وأي رسوم ترخيص وإدراج أخرى أو غير ذلك من المصروفات والنفقات المشابهة.

- (خ) النفقات المتعلقة بالسجلات المحاسبية ورسوم التدقيق.
- (د) عمولة الوساطة الاعتيادية والرسوم البنكية التي تُدفع فيما يتصل ببيع وشراء الأوراق المالية التي يُستحوذ عليها نيابة عن الصندوق وأي رسوم فنية أو قانونية أو استشارية أخرى تتعلق بالاستحواذ على أصول الصندوق والاحتفاظ بها والتصرف فيها.
- (ذ) جميع التزامات الصندوق المتعلقة بالضريبة سواء كانت مستحقة على أصول الصندوق أو دخله.
- (ر) أي نفقات ترتبط بممارسة الحقوق والواجبات المتعلقة بأصول الصندوق.
- (ز) تكلفة إعداد وطباعة ونشر وتوزيع الإشعارات العامة، والتقارير السنوية والمرحلية، والتقييمات، والحسابات، وقوائم الأسعار، وأي تقارير أو وثائق أخرى تسمح بها أو توجبها القوانين واللوائح المعمول بها في عمان وأي مراسلات أخرى إلى حاملي الوحدات.
- (س) تكاليف طباعة أي شهادات أو وكالات شرعية.
- (ش) الخسائر المتكبدة نتيجة التعامل في الأوراق المالية التي يُستحوذ عليها نيابة عن الصندوق.
- (ص) تكلفة مسك الحسابات.
- (ض) تكلفة إعداد وتقديم جميع الوثائق الرسمية المتعلقة بالصندوق، بما في ذلك بيانات القيد وتعاميم الطرح لدى جميع الهيئات التي لها ولاية قضائية على الصندوق أو على طرح الوحدات.
- (ط) تكلفة عقد أي اجتماع لحاملي الوحدات.
- (ظ) الرسوم القانونية.
- (ع) رسوم إدارة الصندوق.
- (غ) أي مصروفات أخرى ترتبط مباشرة بالصندوق.

ث. التقارير والحسابات

تبدأ السنة المالية للصندوق في ١ يناير، وتنتهي في ٣١ ديسمبر في كل عام إلا أن السنة المالية الأولى للصندوق سوف تبدأ من تاريخ قيد الصندوق في سجلات الهيئة العامة لسوق المال، وتنتهي في ٣١ ديسمبر من نفس العام. ويجب على مدير الإستثمار، في غضون ٦٠ يومًا من انتهاء كل سنة مالية، إعداد الميزانية العمومية، وحسابات الأرباح والخسائر، والبيانات الأخرى التي تورد تفاصيل البنود الرئيسية للإيرادات والمصروفات المدققة حسب الأصول من قبل مراقب حسابات مستقل على أن تُرسل الحسابات المدققة إلى حاملي الوحدات بالبريد في غضون ٦٠ يومًا من انتهاء كل سنة مالية. وتُقدم البيانات المالية ربع السنوية إلى مركز المعلومات بسوق مسقط للأوراق المالية في غضون ٣٠ يومًا من انتهاء الربع المعني على أن تُنشر أيضًا في صحيفتين يوميتين في سلطنة عمان؛ إحداهما باللغة العربية والأخرى بالإنجليزية. ويُعد البيان المالي للصندوق وفقًا للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية.

صافي قيمة الأصول

١. يجب أن تحتسب صافي قيمة أصول الصندوق وفقًا للشروط المنصوص عليها في النظام الأساسي على أن تُحتسب ويُفصح عنها فورًا مرة واحدة على الأقل في الأسبوع. وتقع مسؤولية احتساب صافي قيمة الأصول على المدير الإداري على أن يحتسبها في ختام أعمال كل يوم عمل.
٢. يجب أن تحتسب صافي قيمة الأصول ويظهر بنفس الطريقة الي يُحتسب ويظهر بها في البيانات المالية.
٣. سوف يحتسب المدير الإداري صافي قيمة الأصول (بعد استشارة مديري الإستثمار وغيرهم من الخبراء الملائمين) على أن تحتسب صافي قيمة الأصول بطرح الالتزامات المترتبة على الصندوق (بما فيها المصروفات والنفقات المتكبدة وأي مخصصات للالتزامات العارضة (إن وجدت) حيثما كان ذلك ملائمًا) من قيمة الأصول التي تعزي إلى الصندوق (بما فيها الدخل المتحقق).
٤. إذا كان صافي القيمة المحققة للوحدات الاستثمارية أقل من صافي قيمة الأصول التي يتم على أساسها احتساب قيمة الاسترداد، فإنه يجب ألا تزيد نسبة الخصم من صافي قيمة الأصول على ١٠ ٪، ولا ينطبق ذلك في حالة الاسترداد عند تصفية الصندوق.
٥. يجب أن تُقيم جميع الاستثمارات وفقًا للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية وذلك بحسب ما حددت الهيئة العامة لسوق المال على أن يُحتسب صافي قيمة الأصول للوحدة الواحدة بقسمة صافي قيمة أصول الصندوق على إجمالي عدد الوحدات القائمة في يوم التقييم ذي الصلة.
٦. لن تُقيد الرسوم الابتدائية أو مصاريف الإصدار والإسترداد ورسوم الاستحقاق التي قد تُحمل على المستثمرين في وقت إصدار أو في وقت استرداد الوحدات عند احتساب صافي قيمة الأصول أو صافي القيمة المحققة.
٧. يجب أن تظهر كل عملية شراء أو بيع لأوراق مالية يقوم بها الصندوق في أول عملية لاحتساب صافي قيمة الأصول بعد المعاملة.
٨. يجب أن تنعكس عملية إصدار الوحدات الاستثمارية أو استردادها عند إجراء أول احتساب لصافي قيمة أصول الصندوق بعد عملية الإصدار أو الاسترداد.
٩. يجب ان يتضمن النظام الاساسي للصندوق طريقة تقييم الأوراق المالية المدرجة أو غير المدرجة أو غيرها من الأصول غير السائلة التي لم يتم تداولها خلال العشرين يوم عمل السابقة ليوم التقييم. كما يجب ان يتم تحديد طرق تقييم الأوراق المالية غير السائلة المستخدمة في حساب صافي قيمة الأصول وصافي القيمة المحققة.

النشر

يجب أن يُنشر صافي قيمة الأصول للوحدة الواحدة وفقًا للتوجيهات الإرشادية للهيئة العامة لسوق المال.

الفصل
الثاني
عشر

شروط الطرح والإكتتابات

تمثل هذه النشرة دعوة للمستثمرين للاكتتاب في وحدات صندوق الرؤية للأسهم المنتقة. وفي الوقت نفسه، توضح هذه النشرة الشروط والأحكام التي تحكم إصدار الوحدات والإكتتاب فيها وما يلي ذلك من إدارة وتشغيل لصندوق الرؤية للأسهم المنتقة.

أهلية الإستثمار في الصندوق

الصندوق مفتوح للاكتتاب لكل من المستثمرين العمانيين وغير العمانيين بما في ذلك الأفراد والشركات والمؤسسات وصناديق التقاعد والهيئات والمؤسسات الحكومية وشبه الحكومية.

الأمر الممنوعة المتعلقة بطلبات الإكتتاب:

لن يُسمح للمكتتبين في الوحدات المصدرة على النحو الوارد أدناه المشاركة في الإكتتاب:
(أ) طلبات الإكتتاب المقدمة بأسماء مشتركة، بما في ذلك الطلبات المقدمة باسم الورثة الشرعيين؛ إذ يجب عليهم أو على وكلائهم تقديم طلبات بأسمائهم الشخصية.

الإكتتاب الأولي

تبدأ فترة الإكتتاب الأولي في يوم الثلاثاء بتاريخ ٠٩ نوفمبر ٢٠١٦ م تمام الساعة ٠٨:٠٠ صباحًا بتوقيت سلطنة عمان (جرينتش+٤) على أن تنتهي في ختام ساعات العمل الاعتيادية للبنك في يوم الخميس بتاريخ ٠٨ ديسمبر ٢٠١٦ م .

ويمكن الحصول على نشرة الإصدار واستمارة الإكتتاب الخاصة بالإكتتاب الأولي من فروع بنوك التحصيل أو من مكتب مدير الإصدار.

يبلغ سعر الإكتتاب الأول (١,٠٢) عبارة عن ١ ريال قيمة إسمية مضافاً إليه (٠,٠٢) ببسة مصاريف إصدار.

وفي حالة الإكتتاب الأولي، يقع على المكتتبين مسؤولية تقديم استمارات الإكتتاب إلى أحد البنوك المخول لها استلام استمارات الإكتتاب الأولي قبل انتهاء فترة الإكتتاب الأولي. وفي هذا الصدد، يكون للبنك الحق في عدم قبول أي طلب للاكتتاب يصل إليه بعد انتهاء ساعات العمل الرسمية في اليوم الذي تنتهي فيه فترة الإكتتاب الأولي.

الحد الأدنى للاكتتاب الأولي

لن يُؤسس الصندوق ما لم تُستلم طلبات اكتتاب صحيحة بواقع ٢,٠٠٠,٠٠٠ (٢ مليون) وحدة على الأقل خلال فترة الإكتتاب الأولي، وفي حال عدم حدوث ذلك، تُرد قيمة جميع طلبات الإكتتاب الأولى المستلمة لحاملي الوحدات الذين قاموا بالإكتتاب بالكامل.

الحد الأدنى والأقصى للاكتتاب في الطلب

يبلغ الحد الأدنى للاكتتاب في الصندوق ١٠٠٠ وحدة لكل مستثمر ومضاعفات المئة وحدة بعد ذلك.

وبحسب اللوائح الحالية للهيئة العامة لسوق المال، لا يوجد حد أقصى على الاستحواذ على وحدات الصندوق من جانب مستثمر واحد.

رد المبالغ المتعلقة بالطلبات المرفوضة

في حالة الإكتتاب الأولي، يتعهد مدير الإصدار برد المبالغ المتعلقة بطلبات الإكتتاب المرفوضة، من خلال البنوك المخول لها باستلام

طلبات الإكتتاب، عن طريق تحويلها إلى أرقام الحسابات البنكية المنصوص عليها في استمارات الإكتتاب وذلك في غضون ١٥ (خمس عشرة) يوم عمل من تاريخ الإغلاق بعد تخصيص الوحدات. ومع ذلك، إذا تخلف مدير الإصدار عن رد الأموال، فإنه يتعهد بدفع غرامة في شكل فوائد حسب المعدلات المطبقة على الودائع البنكية على كامل فترة التأخير وحتى تاريخ التحويل.

الإكتتاب نيابة عن القَصْر

يجب أن يُعامل أي شخص لم يتجاوز عمره ١٨ عامًا في تاريخ الإكتتاب على أنه قاصر.

لا يجوز سوى للأب فقط الإكتتاب نيابة عن أولاده القَصْر.

إذا اكتتب أي شخص آخر غير الأب نيابة عن القاصر، يُرفق هذا الشخص وكالة شرعية سارية بالطلب صادرة من السلطات المختصة يصرح له القاصر بموجبها بالتعامل في أمواله بالبيع والشراء والإستثمار.

استلام طلبات الإكتتاب الأولي

تُقبل استمارات الإكتتاب الخاصة بالإكتتاب الأولي في أحد البنوك التالية خلال ساعات العمل الرسمية فقط:

- البنك الوطني العماني ش.م.ع.ع - البنك الأهلي ش.م.ع.ع - بنك صحر ش.م.ع.ع

إجراءات ممارسة الإكتتاب اللاحق

يبدأ الإكتتاب اللاحق بعد نشر أول صافي لقيمة أصول الصندوق. وبعد إغلاق فترة الإكتتاب الأولي، تُتاح نشرة الإكتتاب، واستمارة الإكتتاب الخاصة بالإكتتاب اللاحق في مكتب المدير الإداري للصندوق.

وفي كل الإكتتابات اللاحقة، سوف تُتاح الوحدات للإكتتاب عند سعر يعادل صافي قيمة الأصول للوحدة الواحدة في يوم الإكتتاب ذي الصلة إضافة إلى رسوم الإكتتاب التي تصل إلى ٢٪ والتي يمكن التنازل عنها كليًا أو جزئيًا بحسب تقدير مدير الإستثمار. وسوف تُدفع رسوم الإكتتاب إلى موزع الصندوق.

وبالنسبة لأي يوم إكتتاب معين، يجب أن تُحوّل مساهمات رأس المال، وتودع في حساب الصندوق بجانب تقديم استمارة الإكتتاب ووثائق اعرف عميلك ذات الصلة إلى المدير الإداري للصندوق قبل يوم الإكتتاب المعني بثلاثة أيام عمل.

وبالنسبة لأي يوم إكتتاب معين، يجب أن يستلم المدير الإداري للصندوق طلب الإكتتاب كما يجب أن يستلم الحافظ الأمين للصندوق مبلغ الإكتتاب قبل يوم التقييم بثلاثة (٣) أيام عمل.

وسوف يُرسل تأكيد المعاملة إلى حامل الوحدات في غضون ٣ أيام عمل بعد تخصيص الوحدات. (باستثناء أي فترة يُعلق فيها الصندوق احتساب صافي قيمة الأصول بصفة مؤقتة).

ويجوز لمدير الإستثمار، حسب تقديره الخاص، رفض أي طلب إكتتاب كليًا أو جزئيًا دون إبداء أسباب.

تفاصيل الحساب البنكي

١. يجب على المكتتبين تقديم تفاصيل حسابهم البنكي (المسجل باسم مقدم الطلب). ولا يجوز للمكتتب استخدام رقم حساب بنكي يخص أي شخص آخر فيما عدا في حالات القَصْر فقط (الأب فقط).

٢. يجب على المكتتبين تقديم ما يثبت صحة تفاصيل الحساب البنكي الواردة بالطلب. ويكون هذا الاثبات بتقديم أي وثيقة صادرة من بنك المكتتب تتضمن رقم الحساب واسم صاحب الحساب مثل الجزء العلوي من كشف الحساب الصادر عن البنك والذي يحتوي على هذه التفاصيل فقط أو خطاب أو أي وثيقة صادرة من البنك المذكور تحتوي على المعلومات المذكورة. ويجب على المكتتب التأكد من أن الإثبات المقدم يمكن قراءته بشكل واضح ويحتوي على رقم الحساب والاسم الكامل لصاحب الحساب.

٣. يُرفض طلب الإكتتاب الذي يحتوي على رقم حساب بنكي يخص شخص آخر غير المكتتب باستثناء الطلبات المقدمة نيابة عن القَصْر والتي تتضمن تفاصيل حسابات آبائهم البنكية.

الوثائق المطلوبة لغرض «اعرف عميلك» و«مكافحة غسل الأموال» في وقت الإكتتاب والاسترداد:

١. طبيعة الأعمال / مصدر الدخل.
٢. تقديم وثيقة تؤكد صحة رقم الحساب البنكي الوارد في طلب الإكتتاب.
٣. صورة من بطاقة الإقامة/ البطاقة المدنية لجميع مواطني بلدان مجلس التعاون الخليجي.
٤. صورة من جواز السفر للتحقق من الشخص وتوقيعه.
٥. صورة من رخصة القيادة للتحقق من العنوان إذا كان مختلفًا عن العنوان الموجود في جواز السفر.
٦. صورة من وكالة شرعية سارية المفعول معتمدة حسب الأصول من جانب السلطات القانونية المختصة إذا كان الإكتتاب بالنيابة عن شخص آخر (فيما عدا في حالات الإكتتاب التي يقوم بها الآباء بنيابة عن أولادهم القصر).
٧. صورة من شهادة السجل التجاري بالنسبة لغير الأفراد جنبًا إلى جنب مع قرار اجتماع مجلس إدارة (إن وجد) وقائمة بأسماء المفوضين بالتوقيع وصورة من جوازات السفر وبطاقات الإقامة الخاصة بهم.
٨. أي مستندات أخرى قد يراها المدير الإداري / بنك الصندوق /أو قد يتم طلبها من قبل السلطات المعنية .

رد المبالغ المتعلقة بطلبات الإكتتاب المرفوضة

في حالة الإكتتاب اللاحق، يتعهد المدير الإداري برد المبالغ المتعلقة بطلبات الإكتتاب التي تُرفض في غضون ثلاثة (٣) أيام عمل من تاريخ تحصيل مبالغ الإكتتاب . ومع ذلك، إذا تخلف المدير الإداري عن رد الأموال، فإنه يتعهد بدفع غرامة في شكل فوائد حسب المعدلات المطبقة على الودائع البنكية على كامل فترة التأخير وحتى تاريخ التحويل.

طريقة الإكتتاب

١. يجب على المكتتبين تقديم كافة بياناتهم، وضمن صحة ونفاذ المعلومات المقدمة في استمارات الإكتتاب.
٢. يجب على المكتتبين الاطلاع على هذه النشرة وقراءة الأحكام والإجراءات التي تنظم الإكتتاب بمنتهى العناية والحرص قبل تعبئة استمارة الإكتتاب.
٣. يجب على المكتتبين تعبئة استمارة الإكتتاب بالكامل وتقديم كافة التفاصيل المطلوبة في الاستمارة بما في ذلك الرقم المدني، وتاريخ الميلاد في حالة القصر، ورقم السجل التجاري في حالة الشركات وما إلى ذلك.
٤. يجب على المكتتبين، المتقدمين للإكتتاب في الوحدات خلال فترة الإكتتاب الأولي، تقديم استمارات الإكتتاب الخاصة بالإكتتاب الأولي إلى أحد البنوك التي تتلقى الإكتتابات (على النحو المشار إليه في هذه النشرة)، ودفع ثمن الوحدات على النحو المحدد في هذه النشرة مع التأكد من إرفاق الوثائق التي تثبت صحة المعلومات المشار إليها أعلاه.
٥. يجب على المكتتبين، المتقدمين للإكتتاب في الوحدات بعد فترة الإكتتاب الأولي، تقديم استمارات الإكتتاب الخاصة بالإكتتاب اللاحق إلى المدير الإداري للصندوق على النحو المشار إليه في هذه النشرة، ودفع ثمن الوحدات مع التأكد من إرفاق الوثائق التي تثبت صحة المعلومات المشار إليها أعلاه.
٦. في حالة دفع قيمة الإكتتاب بشيك/ شيك بنكي يدفع عند الطلب، يجب أن يحرر لصالح «صندوق الرؤية للأسهم المنتقة».

يجب على البنوك المخول لها تلقي طلبات الإكتتاب الأولي، والمدير الإداري للصندوق في حالة الإكتتابات اللاحق، قبول استمارات الإكتتاب بعد التأكد من التزامها شكلاً وموضوعاً بالمتطلبات المنصوص عليها في هذه النشرة. وبالتالي، يجب على البنك/ المدير الإداري للصندوق حسب الأحوال توجيه المكتتبين إلى استيفاء أي متطلبات قد ترد في الطلب المقدم والالتزام بها.

وفي حالة الإكتتابات اللاحقة، يقع على المكتتبين مسؤولية تقديم استمارات الإكتتاب إلى المدير الإداري للصندوق خلال ساعات العمل الرسمية في أيام العمل. وفي هذا الصدد، يكون للمدير الإداري للصندوق الحق في عدم قبول أي طلب للإكتتاب يصل إليه بعد انتهاء ساعات العمل الرسمية في أي يوم عمل أو في أي وقت في اليوم الذي لا يكون يوم عمل.

وقد يختار المدير الإداري للصندوق أيضًا قبول استمارة الإكتتاب إلا أنه يجب معاملة تلك الاستمارة على أنها قد أُسُلمت رسميًا من جانب المدير الإداري للصندوق في بداية ساعات العمل الرسمية في يوم العمل التالي.

قبول طلبات الإكتتاب

يحظر على البنوك المخول لها استلام طلبات الإكتتاب الأولي أو المدير الإداري للصندوق المخول له استلام طلبات الإكتتاب اللاحق استلام أو قبول طلبات الإكتتاب في الحالات التالية:

١. في حالة عدم ذكر مصدر الأموال في طلب الإكتتاب أو وُجد أي عدم التزام فيما يتعلق بمصدر الأموال / طبيعة الأعمال.
٢. في حالة عدم توقيع المكتب على استمارة الإكتتاب.
٣. في حالة عدم دفع المكتب القيمة الكاملة للوحدات محل الإكتتاب وفقاً للأحكام المنصوص عليها في هذه النشرة.
٤. في حالة دفع قيمة الوحدات محل الإكتتاب عن طريق شيك مصرفي ورُفض الشيك لأي سبب من الأسباب.
٥. في حالة تقديم استثمارات الإكتتاب بأسماء مشتركة.
٦. في حالة كون المكتب حساب عهدة.
٧. في حالة اكتتاب المكتب بأكثر من استمارة اكتتاب بنفس الاسم.
٨. في حالة عدم إرفاق المستندات الثبوتية المشار إليها في هذه النشرة مع استمارة الإكتتاب.
٩. في حالة عدم احتواء الطلب على جميع تفاصيل حساب المكتب البنكي.
١٠. في حالة ثبوت عدم صحة تفاصيل الحساب البنكي الذي يملكه المكتب الواردة في استمارة الإكتتاب.
١١. في حالة ثبوت أن تفاصيل الحساب البنكي الواردة في الطلب لا تمت بصلة إلى المكتب، باستثناء الطلبات المقدمة بأسماء القُصّر الذين يجوز لهم استخدام تفاصيل حسابات آبائهم البنكية.
١٢. في حالة عدم إرفاق الوكالة الشرعية بالطلب على النحو المنصوص عليه في هذه النشرة واللازمة للشخص الذي يكتب ويوقع نيابة عن شخص آخر (باستثناء الآباء الذين يكتبون نيابة عن أولادهم القُصّر).
١٣. في حالة عدم استيفاء الطلب أي من المتطلبات القانونية والتنظيمية المنصوص عليها في هذه النشرة.

اكتتاب المؤسس

يلتزم المؤسسون «شركة الرؤية لخدمات الإستثمار ش.م.ع.م» بالمساهمة في الصندوق من خلال الإكتتاب في ٥% على الأقل من الوحدات المطروحة للاكتتاب الأولي. ويلتزم المؤسسون أيضاً بعدم استرداد أي وحدات إلا بعد مضي ثلاث سنوات من تاريخ افتتاح الإكتتاب الأولي في الصندوق.

رفض طلبات الإكتتاب

في حالة الإكتتاب الأولي، إذا لاحظ بنك الإكتتاب، بعد استلام الطلب وقبل انتهاء الجدول الزمني المنصوص عليه لتسليم طلبات الإكتتاب بصورة نهائية إلى مدير الإصدار، أن الطلب لم يستوفي المتطلبات القانونية المنصوص عليها في نشرة الإصدار، يجب بذل الجهود اللازمة للاتصال بالمكتب حتى يُصحح الخطأ المكتشف. وفي حالة عدم تصحيح الخطأ خلال الفترة المشار إليها، يجب على البنك المخول له استلام طلبات الإكتتاب رد طلب الإكتتاب إلى المكتب بجانب قيمة الإكتتاب قبل انتهاء الفترة المحددة لتسليم طلبات الإكتتاب إلى مدير الإصدار.

ويجوز لمدير الإصدار، في حالة الإكتتاب الأولي، رفض طلبات الإكتتاب بموجب أي من الأحكام المشار إليها أعلاه، بعد الحصول على موافقة الهيئة العامة لسوق المال وتقديم تقرير شامل يوضح تفاصيل طلبات الإكتتاب التي يجب أن تُرفض وأسباب رفضها.

وإذا لاحظ مدير الإصدار، في حالة الإكتتابات الأولية، وجود طلبات اكتتاب تحمل نفس الرقم المدني أو نفس رقم الحساب البنكي (فيما عدا في حالة القُصّر)، يجب أن تُرفض جميع هذه الطلبات باعتبارها طلبات مكررة وتُعاد إلى نفس حاملي الوحدات.

الاستفسارات والشكاوى

في حالة الإكتتاب الأولي، يمكن للمكتتبين الذين يرغبون في طلب توضيحات أو تقديم شكاوى بشأن المسائل المتعلقة بتخصيص الوحدات أو بالطلبات المرفوضة التواصل مع فرع البنك المكتتب من خلاله. وفي حالة عدم وجود أي رد من الفرع، يمكن للمكتتب التواصل مع الشخص الوارد اسمه أدناه:

البنك الوطني العماني		
الشخص الذي يمكن الاتصال به	Venkateshwaran P.P.A	راجيف ساجار
البريد الإلكتروني	venkat@nbo.co.om	rajiv.s@investvis.com
رقم الهاتف	+٩٦٨ ٢٤ ٧٨٦٢٥	+٩٦٨ ٦٠٢٠ ٢٤٧٢
رقم الفاكس	+٩٦٨ ٢٤ ٨١٦٧٦٣	+٩٦٨ ٦٠١٠ ٢٤٧٢
بنك صحار		
الشخص الذي يمكن الاتصال به	علي عبد الحسين محمد	أمين البلوشى
البريد الإلكتروني	Ali.mohamed@banksohar.net	amin.albalushi@ahlibank.om
رقم الهاتف	+٩٦٨ ٢٤ ٧٦١٨٠٠	+٩٦٨ ٢٤ ٥٧٧٨٣٠
رقم الفاكس	+٩٦٨ ٢٤ ٧٣٠٢٧٥	+٩٦٨ ٢٤ ٧٩٠٤٦٦
البنك الأهلي		

وفي حال لم يتوصل البنك الذي تلقى طلب الإكتتاب الأولي إلى حل أو تسوية مع الشخص المكتتب، يجب عليه إحالة الموضوع إلى مدير الإصدار، وإبقاء المكتتب على علم بكل ما يطرأ من مستجدات وتطورات بشأن موضوع النزاع. وفي الوقت نفسه، يجب على المكتتب أن يظل على اتصال مع البنك الذي تلقى طلب الإكتتاب لمعرفة ما يتم التوصل إليه من قرارات.

وفي حالة الإكتتاب اللاحق، يمكن للمكتتبين الذين يرغبون في طلب توضيحات أو تقديم شكاوى بشأن الوحدات المصدرة/ الطلبات المرفوضة أو طلبات الاسترداد أو رد أموالهم التواصل مع الشخص الوارد اسمه أدناه من مكتب المدير الإداري للصندوق:

الفاضل: راجيف ساجار

رقم الهاتف: +٩٦٨ ٢٤٧٢ ٦٠٢٠

رقم الفاكس: +٩٦٨ ٢٤٧٢ ٦٠١٠

البريد الإلكتروني: rajiv.s@investvis.com

إشعار التخصيص

في حالة الإكتتاب الأولي، يتعين على مدير الإصدار إصدار إشعار تخصيص للمستثمرين في غضون ١٥ يومًا من تاريخ إغلاق باب الإكتتاب عند تخصيص الوحدات. ويجب على مدير الإصدار إرسال جميع الإشعارات المتعلقة بالتخصيص إلى جميع المستثمرين ذوي العلاقة بالبريد على عناوينهم المسجلة على النحو المبين في استمارة الإكتتاب فور استلام موافقة الهيئة العامة لسوق المال بشأن تخصيص الوحدات. وفي حالة الإكتتاب اللاحق، يُصدر المدير الإداري للصندوق إشعار التخصيص في غضون يومين (٢) عمل من تاريخ التقييم ذي الصلة.

الجدول الزمني المتوقع للانتهاء من إجراءات الإكتتاب الأولي

التاريخ	الإجراء
١٩ أكتوبر ٢٠١٦ م	تاريخ الموافقة على نشرة الأصدار من قبل الهيئة العامة لسوق المال
٠٩ نوفمبر ٢٠١٦ م	فتح باب الإكتتاب
٠٨ ديسمبر ٢٠١٦ م	إغلاق باب الإكتتاب
١٥ ديسمبر ٢٠١٦ م	التاريخ المحدد لمدير الإصدار لاستلام طلبات الإكتتاب من بنوك التحصيل
١٩ ديسمبر ٢٠١٦ م	إخطار الهيئة العامة لسوق المال بنتيجة الإكتتاب وبمقترح تخصيص الوحدات
٢٠ ديسمبر ٢٠١٦ م	موافقة الهيئة العامة لسوق المال بشأن مقترح تخصيص الوحدات
٢٥ ديسمبر ٢٠١٦ م	الانتهاء من إجراءات التخصيص ورد الأموال المتعلقة بطلبات الإكتتاب المرفوضة

المسؤوليات والالتزامات

يجب على مدير الإصدار، والبنوك المخول لها استلام طلبات الإكتتاب الأولي، والمدير الإداري الالتزام بالمسؤوليات والمهام المحددة تأسيسًا على التعليمات واللوائح الصادرة عن الهيئة العامة لسوق المال كما يجب عليهم أيضًا الالتزام بأي مسؤوليات أخرى ترد في الاتفاقيات التي يبرمونها مع الجهة المصدرة للأوراق المالية.

ويتعين أيضًا على الأطراف ذوي العلاقة اتخاذ التدابير والإجراءات التعويضية اللازمة فيما يتعلق بالأضرار التي تنتج عن أي إهمال ترتكبه هذه الأطراف في أداء المهام والمسؤوليات الموكلة إليهم. ويكون مدير الإصدار مسؤولًا أمام الجهات الرقابية عن اتخاذ الخطوات والتدابير المناسبة لإصلاح هذه الأضرار.

الفصل
الثالث
عشر

استرداد الوحدات

يحق لكل حامل من حاملي الوحدات أن يطلب من الصندوق استرداد وحداته في أي يوم تقييم (باستثناء أي فترة يُعلق فيها احتساب صافي قيمة الأصول بصفة مؤقتة)، وذلك بسعر يعادل صافي قيمة الأصول للوحدات مخصوماً منها رسوم الاسترداد.

وقد يقتصر الحد الأقصى للاسترداد في كل يوم عمل على ١٠٪ من صافي قيمة الأصول (المادة ٢٢٦) (أو أي نسبة أقل يحددها مدير الإستثمار من وقت لآخر).

أحكام عامة

يمكن استرداد الوحدات في كل يوم عمل على أن توجه طلبات الاسترداد إلى المدير الإداري للصندوق. ويجوز تقديم طلبات الاسترداد كتابياً في مكتب المدير الإداري للصندوق أو بالتليفاكس إلى نفس المكان (إذا كان الصندوق قد استلم من العميل في وقت سابق نسخة ضمان بالتعويض أصلية معبئة تتعلق بالتعليمات المرسلة بالفاكس). وحتى يصبح الطلب نافذاً، يجب أن يشير إلى الصندوق وأن يحتوي على جميع تفاصيل القيد وعدد الوحدات المراد استردادها وتفاصيل البنك لدفع حصة الاسترداد.

وإذا تبين للصندوق أن متطلبات الاسترداد لم تُستوفى، وجب عليه إخطار المستثمر الذي أعطى أمر الاسترداد، وذلك في نهاية يوم العمل التالي لاستلام أمر الاسترداد، بما يفيد عدم استيفاء المتطلبات مع توضيح الإجراءات التي الواجب القيام بها أو الوثائق التي يجب على المستثمر إرسالها.

بالنسبة لأي يوم تقييم، يجب أن يستلم المدير الإداري للصندوق طلب الاسترداد قبل الساعة ٢,٠٠ مساءً بتوقيت سلطنة عمان (جرينتش+٤) في يوم الاسترداد المعمول به.

يوم الاسترداد هو اليوم الذي يسبق يوم التقييم المعني بثلاثة أيام عمل.

ويُرسل تأكيد المعاملة إلى حامل الوحدات في غضون ٣ أيام عمل بعد استرداد الوحدات. وتُرسل حصة الاسترداد للمستثمر عن طريق البنك في غضون ٥ أيام عمل من يوم التقييم (باستثناء أي فترة يُعلق فيها احتساب صافي قيمة الأصول بصفة مؤقتة).

حدود الاسترداد

في العادة، لا يجوز استرداد ما يزيد عن ١٠٪ من صافي قيمة الأصول من الصندوق في يوم واحد. وإذا تلقى الصندوق طلبات استرداد بأكثر من ١٠٪ من الصندوق في أي يوم، تُخفض الطلبات وتُستوفى بالنسبة والتناسب بين المتقدمين بطلبات الاسترداد. وتُرحل طلبات الاسترداد التي لم تُسوى، ما لم تُلغى من قبل حامل الوحدات بموافقة الصندوق، إلى يوم العمل التالي. ويكون لهذه الطلبات الأولوية على طلبات الاسترداد التي تلقاها الصندوق بعدها على أن تخضع دائماً إلى الحد العام المفروض على عمليات الاسترداد في أي يوم علماً بأنه يمكن أن يتنازل الصندوق عن هذا الحد.

ويجب على الصندوق سداد قيمة الوحدات المستردة إلى المستثمر بعد خصم المصروفات (رسوم الاستحقاق)، في يوم العمل الثالث من تاريخ احتساب صافي قيمة الأصول المستخدمة في تحديد سعر الاسترداد أو قبله.

رسوم الاسترداد

سوف يخضع استرداد أي وحدات من الوحدات التي يمتلكها حاملي الوحدات لاقتطاع رسوم استرداد تصل إلى ٢٪ من صافي قيمة المبالغ المستردة. وسوف تُفرض رسوم الاسترداد على النحو التالي:

قد تُعدل نسبة الرسوم حسب تقدير مدير الإستثمار على أن تُحول هذه الرسوم إلى الموزع في نهاية كل شهر.

تعليق حقوق المستثمر

- لا يجوز للصندوق تعليق حق المستثمر في استرداد قيمة وحداته إلا في الحالات التالية:
١. خلال أي فترة يُعلق فيها التداول على أوراق مالية تشكل قيمتها 01% على الأقل من إجمالي أصول الصندوق.
 ٢. وفقًا لأي حدود أو أحكام منصوص عليها صراحة في النظام الأساسي للصندوق.
 ٣. في حالات استثنائية توافق عليها الهيئة.

عدم الاسترداد «العيني»

يمكن استرداد الوحدات نقدًا فقط. ولن يكون هناك أي استرداد في مقابل نقل ملكية الأوراق المالية والأصول الأخرى للصندوق.

التسويات

تُجرى التسويات في العادة عن طريق تحويل بنكي إلكتروني. وعادة ما تُحول المبالغ في غضون ثلاثة (٣) أيام عمل من يوم التقييم ذي الصلة إلى الحساب البنكي لحامل الوحدات فقط. وفي حالة عدم التزام المستثمر بإجراءات مكافحة غسل الأموال / اعرف عميلك، يكون للصندوق الحق في عدم دفع المبالغ إلى المستثمر وإبلاغ الهيئة العامة لسوق المال. وكذلك، لا يتحمل الصندوق أي التزام في حالة تأخر حصيللة الاسترداد بسبب عدم صحة رقم الحساب البنكي الذي قدمه المستثمر أو بسبب تأخر البنوك/ البنوك المراسلة لأي سبب من الأسباب. وقد تخضع مبالغ التسوية إلى رسوم بنكية تفرضها البنوك المحلية (أو البنوك المراسلة) علي حاملي الوحدات.

حل وتصفية الصندوق

يجب على إدارة الصندوق تقديم توصية للجمعية العامة غير العادية بحل الصندوق وتصفيته لأي سبب بما في ذلك:

(أ) انتهاء مدة الصندوق.

(ب) انقضاء الهدف من إنشاء الصندوق وفقاً لما ينص عليه النظام الأساسي ونشرة الإصدار.

(ت) انخفاض صافي قيمة الأصول إلى أقل من ٥٠٠,٠٠٠ ألف ريال عماني.

(ث) توقف الصندوق عن ممارسة أعماله دون سبب مشروع.

(ج) انخفاض صافي قيمة الأصول إلى الحد الذي تكون فيه النفقات التي تقع على عاتق المستثمرين مرتفعة دون مبرر.

(ح) بناءً على توصية من مدير الإستثمار.

(خ) بناءً على طلب الهيئة العامة لسوق المال.

وتصدر الجمعية العامة قرارها بحل الصندوق وتصفيته متضمناً تعيين المصفي وأتعابه وإجراءات التصفية. وتنتهي صلاحيات إدارة الصندوق ومقدمي الخدمات فور تعيين المصفي.

وتُستخدم عائدات التصفية في الوفاء بالتزامات الصندوق المستحقة وواجبة الدفع بعد سداد نفقات الحل والتصفية. ويُقسم الرصيد المتبقي بين المستثمرين حسب النسبة والتناسب وفقاً لما يملكونه من وحدات الإستثمار.

حقوق حاملي الوحدات

يملك حاملو الوحدات مجتمعين أصول الصندوق. وتعود لكل منهم حصة تناسبية غير قابلة للتجزئة تعادل نسبتها عدد الوحدات التي يمتلكها كل منهم إلى إجمالي عدد الوحدات المصدرة.

ويكون لجميع حاملي الوحدات الحقوق الأصلية التالية في ملكية الوحدات:

- (أ) الحق في الحصول على الأرباح التي يمكن أن تتحقق من الأنشطة الاستثمارية للصندوق، والتي قد يوزعها، من وقت إلى آخر، إدارة الصندوق التي تتمتع بالسلطة التقديرية المطلقة في ذلك بعد خصم كافة النفقات.
- (ب) الحق في المشاركة في توزيع أصول الصندوق عند تصفيته.
- (ت) الحق في الاطلاع على الميزانية العمومية السنوية، وبيان الأرباح والخسائر، وبيان التدفقات النقدية، وغير ذلك من دفاتر الحسابات المالية والسجلات المتعلقة بالصندوق.
- (ث) الحق في أن يُخطر بأي اجتماع لحاملي الوحدات قبل انعقاده وكذلك الحق في المشاركة في مثل هذه الاجتماعات والتصويت على مقرراتها.
- (ج) الحق في التقدم بطلب لإلغاء أي قرار تتخذه الجمعية العامة أو إدارة الصندوق أو مدير الإستثمار يكون متعارضاً مع قانون سلطنة عمان أو أحكام هذه النشرة.
- (ح) الحق في رفع دعاوى ضد إدارة الصندوق أو مدير الإستثمار أو مراقبي حسابات الصندوق نيابة عن حاملي الوحدات.
- (خ) الحق في طلب البيانات المالية ربع السنوية ونصف السنوية والسنوية للصندوق.

يجوز للمستثمرين، الذين يمتلكون 0% على الأقل من الوحدات الاستثمارية، التقدم بطلب إلى إدارة الصندوق لإلغاء أي قرار تتخذه إدارة الصندوق أو الجمعية العامة بحسب الأحوال إذا كان من شأن هذا القرار إلحاق الضرر بالصندوق أو بالمستثمرين على أن يُحال الطلب إلى الجهة التي أصدرت القرار للبت فيه.

حدود المسؤولية

لا يقع على حامل الوحدات، بمجرد دفع ثمن الإصدار بالكامل، أي التزامات مالية أخرى تجاه أي طرف فيما يتعلق بوحدات الصندوق أو التزاماته.

حقوق التصويت

يحق لكل حامل من حاملي الوحدات التصويت في أي اجتماع للجمعية العامة لحاملي الوحدات على أن يكون له صوت واحد مقابل كل وحدة بحوزته.

الحسابات والتقارير

يجب على مدير الإستثمار، في غضون ٦٠ يومًا من انتهاء كل سنة مالية، إعداد الميزانية العمومية، وحسابات الأرباح والخسائر، والبيانات الأخرى التي تورد تفاصيل البنود الرئيسية للإيرادات والمصروفات المدققة حسب الأصول من قبل مراقب حسابات مستقل على أن تُرسل الحسابات المدققة إلى حاملي الوحدات بالبريد العادي في غضون ٦٠ يومًا من انتهاء كل سنة مالية. وتُقدم البيانات المالية ربع السنوية إلى مركز المعلومات بسوق مسقط للأوراق المالية في غضون ٣٠ يومًا من انتهاء الربع المعني على أن تُنشر أيضًا في صحيفتين يوميتين في سلطنة عمان؛ إحداهما باللغة العربية والأخرى بالإنجليزية.

سجل حاملي الوحدات

سوف يحتفظ المدير الإداري للصندوق بسجل حاملي الوحدات.

الأرباح والتوزيعات

يعود لحاملي الوحدات الحق في الحصول على صافي العوائد (الأرباح) التي يحققها الصندوق بعد خصم جميع الالتزامات، بما في ذلك الرسوم، والنفقات، والضرائب، إلا أن توزيع الأرباح أو إعادة استثمارها دون توزيعها على حاملي الوحدات يعود إلى السلطة التقديرية لمدير الاستثمار.

ويجوز لإدارة الصندوق الإعلان عن أن الصندوق سوف يدفع توزيعات أرباح من الأرباح المتحصلة من عمليات الصندوق إلى حاملي الوحدات عن أي فترة مالية وفقاً للوائح الهيئة العامة لسوق المال.

إعلانات توزيعات الأرباح ودفعها

تُنشر إعلانات الأرباح والتوزيع في صيفتين يوميتين في سلطنة عمان؛ إحداهما باللغة العربية والأخرى بالإنجليزية على أن تُدفع في غضون 10 يومًا من موعد فقدان الحق في الأرباح الموزعة. وقد يختار حاملو الوحدات كتابيًا استلام الأرباح أو التوزيعات بشيك أو بحوالة بنكية إلكترونية مخصصًا منها المصروفات البنكية. وما لم يُنص على خلاف ذلك، يكون الدفع بالريال العماني. وعند الطلب، يمكن أن يكون الدفع بأي عملة رئيسية أخرى قابلة للتحويل بسهولة إلى الريال العماني وذلك بأسعار الصرف السائدة في البنك المحلي في سلطنة عمان على أن يخضع لأي مصروفات معمول بها.

الجمعية العامة

الفصل السادس عشر

الجمعية العامة

- (أ) تكون الجمعية العامة هي السلطة العليا في الصندوق وتتألف من جميع المستثمرين حاملي الوحدات في الصندوق كافة.
- (ب) لكل حامل من حاملي الوحدات أو من ينوب عنه كتابة أن يحضر الجمعية العامة ويكون له صوت واحد مقابل كل وحدة استثمارية يمتلكها.
- (ت) تنعقد الجمعية العامة العادية وفقًا لما يحدده النظام الأساسي للصندوق كما تنعقد الجمعية العامة غير العادية إذا اقتضت مصلحة الصندوق ذلك أو بناءً على ما يوجبه القانون أو لائحته أو عندما يطلب ذلك مستثمر أو أكثر ممن يمتلكون ١٠٪ أو أكثر من رأس مال الصندوق. وفي جميع الأحوال، يتعين دعوة الجمعية العامة غير العادية للانعقاد للنظر في المسائل التالية:
١. تعديل النظام الأساسي للصندوق.
 ٢. تغيير الأهداف الاستثمارية الأساسية للصندوق.
 ٣. تغيير عدد مرات احتساب صافي قيمة الأصول.
 ٤. تخفيض عدد مرات الاسترداد أو القيود المفروضة عليه.
 ٥. تغيير وضع الصندوق بالاندماج أو الانفصال أو التحويل أو غير ذلك.
 ٦. حل الصندوق وتصفيته.
- (ث) إذا تخلفت إدارة الصندوق عن دعوة الجمعية العامة للانعقاد، وجب على مدير الإستثمار دعوتها. ولا تكون الدعوة صحيحة ما لم تشمل على جدول الأعمال. ويجب نشر إعلان دعوة الجمعية العامة للانعقاد، بعد اعتماده من الهيئة العامة لسوق المال، ونشرة في صحيفتين يوميتين على الأقل ليومين متتاليين. ويجب أن تُرسل الدعوة إلى كل مستثمر بالبريد العادي أو تُسلم إليه أو إلى ممثله باليد مقابل توقيعه وذلك قبل الموعد المحدد للاجتماع بأسبوعين على الأقل على أن يُرفق مع الدعوة نموذج تفويض وجدول أعمال الاجتماع والمذكرات والوثائق التي سوف تُعرض على الجمعية.
- (ج) تضع إدارة الصندوق جدول أعمال الجمعية العامة كما يمكن أن يضعه مدير الإستثمار إذا كانت الجمعية مدعوه من قبله. ويجب أن يتضمن جدول الأعمال أي اقتراح يقدمه أي مستثمر يمتلك ٥٪ على الأقل من رأس المال قبل أسبوعين على الأقل من تاريخ إرسال الدعوة لحاملي الوحدات لحضور الاجتماع.
- (ح) لا يجوز للجمعية العامة أن تنظر في غير الأمور المدرجة في جدول أعمال الجمعية.
- (خ) للمستثمرين أو من ينوب عنهم الذين يمتلكون جميع وحدات الصندوق أن يعقدوا جمعية عامة دون مراعاة الأحكام المقررة لدعوتها. ولهذه الجمعية أن تصدر أي قرارات تدخل في صلاحيتها.
- (د) يكون انعقاد الجمعية العامة صحيحًا إذا حضر الاجتماع، شخصيًا أو بالوكالة، مستثمرون يمتلكون ٥٠٪ على الأقل من الوحدات الاستثمارية في حالة الجمعية العامة العادية و ٦٠٪ على الأقل من الوحدات الاستثمارية في حالة الجمعية العامة غير العادية. وإذا لم يتحقق النصاب المطلوب، يُدعى إلى جمعية عامة ثانية خلال مدة لا تتجاوز شهرًا من تاريخ انعقاد الجمعية الأولى وذلك بنشر إعلان الدعوة في الصحف اليومية قبل الموعد المحدد للانعقاد بأسبوع واحد على الأقل. ويكون انعقاد الجمعية العامة الثانية صحيحًا أيًا ما كانت نسبة الحضور. ويُشترط لصحة انعقاد الجمعية العامة غير العادية الثانية حضور مستثمرين يمتلكون ٥٠٪ على الأقل من الوحدات الاستثمارية.

ذ) تصدر قرارات الجمعية العامة العادية وغير العادية بالأغلبية المطلقة ما لم ينص النظام الأساسي للصندوق على نسبة أعلى.

رأ) يرأس الجمعية العامة رئيس إدارة الصندوق أو نائبه أو مدير الإستثمار في حالة دعوة الجمعية من قبله وغياب رئيس إدارة الصندوق ونائبه. وتعين الجمعية أمين سر يقوم بتحرير محضر اجتماعها يثبت فيه المداولات والقرارات المقترحة ونتيجة التصويت عليها. ويكون لأي من المستثمرين حق الإطلاع على المحضر.

ز) للهيئة العامة لسوق المال إيفاد مراقب لحضور اجتماع الجمعية العامة والإشراف على الإجراءات المتعلقة به والتحقق من اتفاق ما يتخذ من قرارات مع القانون. ويودع محضر اجتماع الجمعية العامة بالهيئة موقعًا من أمين السر ومعمدًا من رئيس الاجتماع ومراقب الحسابات والمستشار القانوني وذلك خلال خمسة عشر يومًا من تاريخ انعقاد الجمعية العامة.

عوامل المخاطرة

نود أن نلفت انتباه المستثمرين للمخاطر التالية التي يجب أن تؤخذ بعين الاعتبار قبل اتخاذ قرار الإستثمار في الصندوق.

مخاطر السوق

تكون استثمارات الصندوق عرضة لتقلبات السوق وللمخاطر الطبيعية التي تلزم جميع الاستثمارات. وعليه، قد يرتفع سعر الوحدات، وكذلك، قد ينخفض. وأيضًا، يمكن أن تتعرض قيمة استثمارات المستثمر، على نحو مفاجئ، إلى حالات انخفاض وصعود كبيرة. ومع ذلك، سوف يسعى الصندوق جاهدًا للحد من هذه المخاطر من خلال تنويع استثماراته عبر مختلف فئات الأصول والمناطق الجغرافية.

سجل النشاط السابق

أنشئ الصندوق حديثًا. وبالتالي، ليس لدى الصندوق سجل تشغيلي أو سجل نشاط سابق. ولا يجب أن يُفسر الأداء السابق للمحافظ التقديرية التي تديرها شركة الرؤية، ولا الأداء الاستثماري لمدير الإستثمار، ولا الأداء السابق للأسواق بلدان مجلس التعاون الخليجي وأسواق الأسهم الإقليمية على أنه مؤشر على النتائج المستقبلية للاستثمار في الصندوق ووحداته. ومع ذلك، تحظى شركة الرؤية بخبرة كبيرة في إدارة الإستثمار والخدمات الاستشارية في مجال الإستثمار في الأسواق المحلية والدولية. وتدير شركة الرؤية استثمارات كبيرة لعملائها منذ العشر أعوام الأخيرة.

المخاطر السياسية والاقتصادية

قد تتأثر قيمة الوحدات والدخل الذي يحققه الصندوق بعدد من حالات عدم اليقين مثل التطورات الاقتصادية، والتغيرات التي تشهدها السياسات الحكومية، ومعدلات الضرائب والفائدة، واسترداد العملة وغير ذلك من التطورات السياسية والاقتصادية الأخرى في القانون واللوائح وخاصة مخاطر مصادرة الوحدات أو تأمينها أو نزع ملكيتها والتغيرات التي تطرأ على التشريعات المتعلقة بمستوى الملكية الأجنبية. ومع ذلك، سوف تأخذ شركة الرؤية بعين الاعتبار عوامل المخاطرة المذكورة أعلاه عند اتخاذ قرارات تتعلق بالصندوق.

صعوبة تسجيل الاستثمارات

تعد أسواق مجلس التعاون الخليجي والأسواق الإقليمية أقل سيولة نسبيًا مقارنة بالأسواق المتقدمة. ومع ذلك، سوف يحاول الصندوق التركيز على الأسهم الأكثر سيولة في هذه الأسواق غير أن الصندوق لا يضمن تحقيق هذا الهدف في جميع الأوقات. وعلاوة على ذلك، تحسنت السيولة الإجمالية بشكل كبير في الأسواق الإقليمية على مدى السنوات القليلة الماضية نظرًا لتحول تركيز الأسواق الدولية إلى الأسواق الإقليمية.

الممارسة المحاسبية

قد لا تتوافق المعايير المحاسبية في البلدان التي قد يستثمر فيها الصندوق مع المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية في كافة النواحي الجوهرية. وبالإضافة إلى ذلك، قد تختلف متطلبات ومعايير التدقيق في تلك البلدان عن المتطلبات والمعايير المتعارف عليها في أسواق رأس المال الدولية. وبالتالي، فإن المعلومات التي قد تكون متاحة للمستثمرين في أسواق رأس المال المتقدمة يمكن أن لا تكون متوفرة دومًا في الشركات الموجودة في المناطق ذات الصلة. ومع ذلك، سوف يسعى الصندوق للحصول على أقصى قدر من المعلومات قبل اتخاذ أي قرار بشأن أي استثمار.

المخاطر القانونية

يكون معدل التغير التشريعي في بعض البلدان التي قد يستثمر فيها الصندوق سريعاً للغاية. ومن الصعوبة بمكان بل من المستحيل في بعض الأحيان التنبؤ بأثر التشريع المقترح عندما يُعتمد في نهاية المطاف ويصبح قانوناً. وقد يكون لهذا التشريع المقترح تأثير سلبي على الإستثمار الأجنبي. وكذلك، من الصعوبة بمكان توقع أثر الإصلاحات التشريعية على الأوراق المالية التي سوف يستثمر فيها الصندوق. إلا أنه وبالنظر إلى التدابير الإيجابية الأخيرة التي اتخذتها الحكومات الإقليمية لتشجيع الإستثمار الخاص والدولي، فإنه من المستبعد حدوث أي تغيير سلبي في اللوائح.

المخاطر الضريبية

الممارسات والقوانين الضريبية في البلدان التي قد يستثمر فيها الصندوق ليست محددة تحديداً واضحاً كما هي عليه في البلدان المتقدمة. ولذلك، من الممكن أن يتغير التفسير الحالي للقانون أو الفهم الحالي للممارسة أو أن يتغير القانون بأثر رجعي. وعليه، فمن الممكن أن يخضع الصندوق للضريبة في البلدان التي قد يستثمر فيها ؛ وهو أمر لا يمكن التنبؤ به عند القيام باستثمارات أو تقدير قيمتها أو التصرف فيها.

مخاطر أسعار الصرف والعملية

يتوقع الصندوق أن يستثمر في المقام الأول في الأوراق المالية المقومة بالريال العماني وبالعملات التي لن تتذبذب قيمتها أمام الريال العماني غير أن بعض الاستثمارات سوف تُقَوَّم بعملات أخرى. وبناءً عليه، يمكن أن يؤدي أي تغيير في قيمة الريال العماني أمام العملات ذات الصلة إلى تغيير مماثل في صافي قيمة الأصول. ويمكن أن تؤثر أيضاً التغييرات التي تطرأ على لوائح الرقابة على الصرف الأجنبي والسياسات الاقتصادية أو النقدية على صافي قيمة الأصول. ولا تنوي إدارة الصندوق التحوط من مخاطر الصرف الأجنبي. وبالتالي، سوف يتحمل المستثمرون مخاطر أي تحركات سلبية تشهدها العملات المحلية/ سعر صرف العملات الأجنبية.

ومع ذلك، فإن مخاطر التقلبات فيما بين العملات قليلة للغاية؛ إذ أن معظم العملات الإقليمية مربوطة بسعر صرف ثابت مع الدولار الأمريكي.

لوائح الحافظ الأمين والمستثمر الأجنبي

قد لا يتمكن الصندوق من الإستثمار المباشر في الأوراق المالية في بعض البلدان المستهدفة (باستثناء عمان) أو قد يتمكن من الإستثمار المباشر ولكن بتكلفة؛ وهو ما تعتبره إدارة الصندوق غير معقول في ضوء تكاليف الإستثمار غير المباشر. وفي هذه الظروف، قد يستثمر الصندوق على الأوراق المالية من خلال الديون أو غير ذلك من الالتزامات الأخرى تجاه أحد البنوك أو المؤسسات المالية (والتي قد تشمل الحافظ الأمين) والتي سوف يعتمد حجمها على قيمة محفظة الأوراق المالية المحددة. وفي هذه الظروف، قد يقع الصندوق في مخاطر عند تعرض البنك أو المؤسسة المالية للإعسار.

ومع ذلك، سوف يضع مدير الإستثمار وإدارة الصندوق هذا العامل بعين الاعتبار عند النظر في ما إذا كان ينبغي الموافقة على أي من هذه الترتيبات للإستثمار غير المباشر على الأوراق المالية من عدمه.

الاقتراض

دون الإخلال بالقيود الواردة في الفصل الثامن، تتمتع إدارة الصندوق بالسلطة في الاقتراض، في الظروف الطارئة وكترتيب مؤقت، بنسبة لا تزيد عن ١٠٪ من صافي قيمة أصول الصندوق لتغطية النفقات وتوزيعات الأرباح. ويخلق الاقتراض مخاطر خاصة؛ إذ قد يؤدي إلى زيادة جوهرياً في المخاطر الاستثمارية للصندوق. وتؤدي تكاليف الفائدة إلى تراجع الأرباح وزيادة الخسائر. ويزيد الاقتراض أيضاً من تعرض الصندوق لتقلبات الأسواق ويؤدي إلى إمكانية أن تصبح الخسارة الكلية للصندوق أكبر من المبلغ المستثمر (بعد خصم القروض) إذا تراجعت قيمة الاستثمارات. وفي حالة الهبوط الشديد والسريع في الأسعار السوقية لاستثمارات محفظة الصندوق، قد تُستدعى التعهدات المالية الموجودة في الاتفاقيات التي يقتض الصندوق بموجبها الأموال؛ الأمر الذي ربما يدفع الصندوق إلى بيع بعض الاستثمارات في ظل هبوط السوق للوفاء بالتزاماته تجاه مقرضيه؛ ما يُحتمل أن يؤدي بدوره إلى انخفاض صافي قيمة الأصول وقيمة الوحدات القابلة للتحويل انخفاضاً سريعاً.

ومع ذلك، بسبب اقتراح الصندوق بأن يلجأ إلى الاقتراض كترتيب مؤقت فقط، لا يُتصور أن يحتفظ الصندوق بالقروض لفترة طويلة، ويُتوقع أن يُسدد القروض في أقرب فرصة ممكنة.

التعهدات

الفصل
الثامن
عشر

١- إدارة صندوق الرؤية للأسهم المنتقاه (قيد التأسيس)

يؤكد أعضاء إدارة صندوق الرؤية للأسهم المنتقاه (قيد التأسيس) مجتمعين ومنفردين بموجب نشرة الإصدار هذه ما يلي :

١. أن المعلومات الواردة في نشرة الإصدار هذه معلومات كاملة وصحيحة وصائبة ، وبأنه قد تم إيلاء كافة العناية الواجبة للتأكد من عدم إغفال أية حقائق أو معلومات جوهرية يمكن أن يؤدي إغفالها الي جعل هذه النشرة مضللة.
٢. الالتزام بجميع الأحكام الواردة في قانون سوق المال والقواعد واللوائح الصادرة وفقا لذلك.

الموقعون نيابة عن إدارة الصندوق

الأسم	التوقيع
١- محمد عبد الخفيظ	
٢- منتظر حسن اللواتي	

٢- مدير الإستثمار شركة الرؤية لخدمات الإستثمار ش.م.ع.م

إستنادا الي المسؤوليات المنوطة بنا بموجب أحكام قانون سوق رأس المال ولائحته التنفيذية الصادرة عن الهيئة العامة لسوق المال ، فقد قمنا بمراجعة كل الوثائق ذات العلاقة والمواد الإخري اللازمة لإعداد نشرة الإصدار.

سوف يتحمل مؤسس الصندوق المسؤولية فيما يتعلق بصحة المعلومات الواردة في هذه النشرة ويؤكد حسب عمله وأعتقاده عدم حذف أية معلومات يمكن يؤدي حذفها الي جعل هذه النشرة مضللة.

ونؤكد أننا قد قمنا بإيلاء العناية الواجبة التي تتطلبها المهنة عند إعداد هذه النشرة والتي تم إعدادها تحت إشرافنا . وبناءا على المراجعات والمناقشات الي إجريناها نؤكد ما يلي :

١. لقد قمنا بإيلاء العناية اللازمة والمعقولة لكي نضمن ان البيانات الواردة في نشرة الاصدار تتفق مع الحقائق الواردة في الوثائق والمواد وغيرها من المستندات المتعلقة بالطرح.

٢. حسب علمنا وأعتقادنا وبناءا على المعلومات المتاحة لنا، لم نقم بحذف أي معلومات جوهرية يمكن أن يؤدي حذفها الي جعل هذه النشرة مضللة.

٣. تتفق نشرة الاصدار هذه والعرض الخاص بها مع جميع الإجراءات والشروط المنصوص عليها في قانون سوق رأس المال وتعديلاته ومع اللأئحة التنفيذية لقانون سوق رأس المال وتعديلاتها وقانون الشركات التجارية والقوانين الأخرى الصادرة في هذا الصدد.

٤. أن البيانات والمعلومات الواردة في نشرة الاصدار هذه المعدة باللغة العربية (وترجمتها إلي اللغة الانجليزية غير الرسمية) صحيحة وعادلة وكافية حسب إطلاعنا لمساعدة المستثمرين على إتخاذ القرار المناسب حول الإستثمار أو عدمه في الأوراق المالية المطروحة للإكتتاب من خلالها.

٣- مدير الأصدار شركة الرؤية لخدمات الإستثمار ش.م.ع.م

لقد فحصنا نحن مدير الإصدار، بناءً على المسؤوليات المنصوص عليها في المادة (٣) من قانون سوق رأس المال ولائحته التنفيذية والتوجيهات الصادرة عن الهيئة العامة لسوق المال، جميع الوثائق ذات الصلة وغير ذلك من المواد المتعلقة بإنهاء وثائق الطرح المتصلة بصندوق الرؤية للأسهم المنتقاه الذي يدير إصداره الرؤية لخدمات الإستثمار ش.م.ع.م. وعلى أساس ذلك الفحص وعلى أساس المناقشات مع الشركة المصدرة وأعضاء مجلس إدارتها والمسؤولين الآخرين والوكالات الأخرى والتحقق المستقل من نشرة الإصدار فيما يتعلق بأهداف الإصدار والأسس التي أعتمد عليها في تحديد السعر ومحتويات الوثائق المذكورة في الملحق وفي الأوراق الأخرى المقدمة من الشركة:

فإننا نؤكد:

بأننا قد بذلنا العناية اللازمة للتأكد من أن المعلومات المضمنة في وثيقة الطرح المقدمة إلى الهيئة العامة لسوق المال تتفق مع الوثائق والمواد والأوراق المرتبطة بالإصدار.

وبأن جميع المتطلبات القانونية المتعلقة بالإصدار قيد الإشارة قد أُسْتُوفيت بالصورة المطلوبة.

وبأن الإفصاحات التي تمت في وثائق الطرح (وفي ترجمتها غير الرسمية إلى اللغة الإنجليزية) صحيحة وغير مضللة وكافية لتمكين المستثمرين من تكوين قرارات مستنيرة بخصوص الإستثمار في الإصدار المقترح وأن نشرة الإصدار لا تحتوي على أي معلومات مضللة أو أي معلومات جوهرية قد يؤدي حذفها إلى جعل النشرة مضللة.

التاريخ

الختم

الرؤية لخدمات الإستثمار ش.م.ع.م.
مدير الإصدار

٤- المستشار القانوني

يؤكد المستشار القانوني الوارد اسمه أدناه بأن جميع البيانات غير المالية وإجراءات الإصدار تتفق مع القواعد واللوائح النافذة في الوقت الحالي في سلطنة عمان ويؤكد، حسب علمه وبناءً على المعلومات المقدمة له، بأنه لم يُغفل عن أي معلومات جوهرية قد يؤدي إغفالها إلى جعل نشرة الإصدار مضللة.

الختم

التوقيع

رجب الكثيري ومعاونه (محامون ومستشارون قانونيون)